



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

اثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات
في الجزائر

دراسة قياسية 1990-2016

إشراف الأستاذ:

أ. بشير دريدي

إعداد الطالبات:

❖ صفاء جنحاني

❖ كوثر كحيلي

لجنة مناقشة

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

أستاذ محاضر صنف أ

أستاذ مساعد صنف أ

أستاذ مساعد صنف أ

د. موسى جديدي

أ. بشير دريدي

أ. بشير بن موسى

السنة الجامعية: 2017-2018



﴿ رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾

(الكهف 10)

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
إلى جميع أفراد أسرتنا
إلى كل الزملاء والزميلات الذين رافقوا مشوارنا الدراسي
إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة
نهدي هذا العمل

شكر وعرفان

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه. كما نتقدم بعميق شكرنا وفائق احترامنا للمشرف الأستاذ: بشير دريدي على تكممه بإشرافه هذا البحث وما قدمه من جهد ونصح طيلة فترة إعداد البحث.

والشكر موصول كذلك إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذا البحث ومناقشتها والتقييم العلمي لها، مع تمنياتنا لهم بالتوفيق في خدمة البحث العلمي والارتقاء بأداء جامعة الوادي إلى الأفضل. أسمى العرفان وأبلغ تقدير إلى كل أستاذ قدم لنا دعماً علمياً أو معنوياً ساهم في إتمام هذا العمل المتواضع .

المخلص

الملخص

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، باستخدام منهجية (طريقة المربعات الصغرى - منهجية غرانجر)، وقد استخدم سعر الصرف كمتغير مستقل والواردات كمتغير تابع. وقد أظهرت لنا وجود علاقة تبادلية طويلة المدى بين سعر الصرف والواردات ومن خلال هذا تبين لنا أنه يوجد سببية بين المتغيرين، أي ان كل متغير يتسبب في اتجاه الآخر وهذا يدل إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف - الواردات - طريقة المربعات الصغرى

Abstract:

The study aims to assess the impact of exchange rate changes on the volume of imports in Algeria during the period 1990-2016, Using the methodology (the method of the lower squares - the granger methodology), the exchange rate was used as a separate variable and imports as a dependent variable It has shown us that there is a long-term exchange relationship between the exchange rate and imports, and through this we find that there is a causality between the two variables That is, each variable causes the other direction and this indicates a positive relationship between the exchange rate and imports.

Keywords: Exchange rate - imports- the method of the lower squares

Résumé:

L'étude vise à évaluer l'impact des variations des taux de change sur le volume des importations en Algérie au cours de la période 1990-2016 En utilisant la méthodologie (la méthode des carrés moindres ols - méthode de Granger), le taux de change a été utilisé comme une variable Indépendant et les importations en tant que variable dépendante. Il nous a montré qu'il existe une relation d'échange à long terme entre le taux de change et les importations, et à travers cela nous trouvons qu'il y a une causalité entre les deux variables Autrement dit, chaque variable provoque l'autre direction, ce qui indique une relation positive entre le taux de change et les importations.

Mots-clés: Taux de change - importations- la méthode des carrés moindres

فہرست المحتویات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
II-I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال البيانية
V	قائمة الاختصارات والرموز
I	قائمة الملاحق
أ - د	المقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف والواردات	
5	تمهيد الفصل الأول
6	المبحث الأول: مراجعة الأدبيات النظرية
6	المطلب الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
6	أولاً: مفهوم سعر الصرف
6	ثانياً: أدوات سياسات سعر الصرف
10	ثالثاً: النظريات المفسرة لسعر الصرف
14	المطلب الثاني: عموميات حول الواردات
14	أولاً: مفهوم عملية الإستيراد
14	ثانياً: العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات
16	ثالثاً: آليات تخفيض حجم الواردات في الجزائر
17	المطلب الثالث: المقاربة لسعر الصرف على الواردات
17	أولاً: أثر سعر الصرف على الواردات
18	ثانياً: العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري
19	المبحث الثاني : الدراسات السابقة وموقع إشكالية البحث منها
19	المطلب الأول: مراجعة الدراسات السابقة
19	أولاً: دراسات باللغة العربية
22	ثانياً: دراسات باللغة الأجنبية
24	المطلب الثاني: موقع إشكالية البحث بالأبحاث العلمية السابقة
25	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: نمذجة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر	
27	تمهيد الفصل الثاني
28	المبحث الأول : الطريقة والأدوات
28	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة الميدانية
28	أولاً: متغيرات ومجتمع الدراسة
29	ثانياً: دراسة وصفية وتحليلية للمتغيرات

32	ثالثاً: طريقة جمع البيانات ومصادرها
33	المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات
33	أولاً: البرامج الإحصائية
33	ثانياً: الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة
38	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة
38	المطلب الأول: تقدير أثر سعر الصرف على حجم الواردات
38	أولاً: تقدير النماذج
41	ثانياً: المفاضلة بين النماذج
46	المطلب الثاني: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
47	المطلب الثالث: تحديد فترة الإبطاء المثلى
47	المطلب الرابع: نتائج اختبار جرانجر للسببية
49	المطلب الخامس: مناقشة النتائج
50	خلاصة الفصل الثاني
52	الخاتمة
56	قائمة المراجع
61	الملاحق

فہرست الجبر اول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	تحديد وتعريف متغيرات الدراسة	1-2
30	تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2016	2-2
31	تطور الواردات في الجزائر للفترة 1990 - 2016	3-2
41	نتائج المقاضلة بين النماذج	4-2
46	نتائج اختبار جدر الوحدة لجميع المتغيرات	5-2
47	نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	6-2

فهرس الأَسْئَالِ البِيَانِيَةِ

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
30	تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 – 2016 "أعمدة"	1-2
30	تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 – 2016 "منحنى"	2-2
32	تطور الواردات في الجزائر للفترة 1990 – 2016 "منحنى"	3-2
32	تطور الواردات في الجزائر للفترة 1990 – 2016 "أعمدة"	4-2
43	المقارنة بين حجم الواردات الحقيقي والمقدر وبوافي التقدير	5-2
44	نتائج اختبار تباين تجانس الأخطاء للنموذج	6-2
44	اختبار درين واتسون	7-2
45	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج	8-2
47	نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجراينجر 1	9-2
48	نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجراينجر 2	10-2
48	نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجراينجر 3	11-2

قائمة

الرموز والمختصرات

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	التعريف	الرمز	التعريف
A₀	شعاع القيم الثابتة ذو البعد (k × 1)	F.statistic	إحصائية فيشر
ADF	اختبار ديكي-فولر المطور	U_t	شعاع التشويش الأبيض (k × 1)
A_i	مصنوفة المعالم ذات (k × k)	K	عدد المتغيرات المستقلة
C	الحد الثابت	L	معامل التأخير
Aic	مقياس أكايك البعد	VAR	شعاع الانحدار الذاتي
IMP	الواردات	Ma	متوسطات المتحركة ذو التأخير الأول
TCH	سعر الصرف	N	عدد المشاهدات
DW	إحصائية درين واتسون	P	درجة التأخير
E_t	شعاع الضجيج الأبيض ذو البعد (k × 1)	R²	معامل التحديد
Ω_u	مصنوفة التباينات المشتركة غير المعروفة وذات البعد (k × k)	SCh	مقياس شوارتز
μ_t	الخطأ العشوائي	SSR	تمثل مجموع مربعات البواقي
X_t	شعاع بعده (k × 1)	T	إحصائية ستودنت
Trend	مركبة الاتجاه العام		

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

عدد الملاحق	عنوان الملاحق	رقم الملاحق
01	تقدير أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر 2016_1990	01
01	تقدير أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر 2016_1990 باستخدام اللوغاريتم النيبيري	02
01	تقدير النموذج المبطل	03
01	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	04
01	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	05
01	تحديد فترة الإبطاء المثلى	06

المقدمة

المقدمة

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبرى بالنسبة لجميع الدول سواء كانت متقدمة أم نامية، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا وفعالا في اقتصاديات الدول المتقدمة فهي تشكل جزءا هاما في دخولها القومية نظرا لما تتميز به تلك الاقتصاديات من فائض إنتاجي كبير. هي في حاجة ماسة لتصريفه في الأسواق الخارجية، كما أنها بحاجة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية من الدول الأخرى من أجل ضمان الاستمرار في العملية الإنتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

إن لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية اليومية مما يفضي بجزءنا بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، والذي يزيد من فاعلية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف، وعلى هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف، من خلال هذا فإن سعر الصرف يعد مؤشرا هاما ومتغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين ونظرا لما له من أهمية كبرى جعلت العديد من الآراء تختلف حول ماهيته. فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، ومن أهم ما يتبع تقلبات سعر الصرف هي تلك المواد والسلع والخدمات التي تقتنى من الخارج، أو ما يسمى بالواردات.

حيث تعمل الواردات على تهيئة الظروف المناسبة للنمو من خلال توفير مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية والمعدات والآلات اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، كما أن الواردات من سلع استهلاكية هامة تغطي حاجيات المجتمع المتزايدة نتيجة ارتفاع الدخل والزيادات السكانية.

وتعتبر الجزائر كدولة من الدول النامية، تتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح، حيث تعتمد في اقتصادها إلى حد كبير على العالم الخارجي، حيث نجد اعتماد الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية وهذا لتأمين العديد من السلع والمواد الأولية، ويتم هذا عبر قنوات الواردات.

أولا: المشكلة الرئيسية:

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

❖ إلى أي مدى يمكن تأثير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

و لكي تتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث فقد ارتأينا بتقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

1. ما هي أدوات سياسات سعر الصرف؟
2. ما هي أهم الآليات للتخفيض في حجم الواردات في الجزائر؟
3. هل يوجد أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر؟

ثالثا: فرضيات الدراسة:

بناء على ما سبق، اعتمدنا الفرضيات التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث وهي:

1. هناك عدة أدوات لسياسات سعر الصرف منها سياسة الرقابة على الصرف؛
2. توجد عدة آليات للتحكم في حجم الواردات؛
3. يوجد أثر لتغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر للفترة (1990-2016)

رابعا: مبررات اختيار الموضوع :

إن الدوافع التي أدت بنا لمعالجة هذا الموضوع دون غيره نُجملها فيما يلي:

1. تنمية المعارف الشخصية في موضوع سعر الصرف والواردات بالإضافة إلى طبيعة التخصص.
2. يقيننا الشخصي بأهمية سعر الصرف والدور الذي تلعبه في اقتصاديات الدول.
3. مطابقة المفاهيم والمعارف التي اكتسبناها في الدراسات النظرية إلى واقع تطبيقي يجمع بين التأثير الجزئي والتأثير الكلي لمتغيرات الدراسة.

خامسا: أهداف الدراسة وأهميتها

تدرس هذه الدراسة الى تحليل اثر سعر الصرف على حجم الواردات فالجزائر من خلال تسليط الضوء على سعر الصرف والواردات وكذا اثرها على الاقتصاد الوطني، تكمن اهمية البحث في جمع ما امكن من وجهات النظر في شكل علمي واحصائي مما يسمح بفهم افضل لسعر الصرف وتغيراتها على الاقتصاد وعلى قطاع الواردات بشكل خاص.

تهدف الدراسة الى:

1. محاولة دراسة اثر تغير سعر الصرف على الواردات فالجزائر.
2. معرفة مدى تأثير الواردات بتغيرات سعر الصرف.

3. قلة الدراسات التي تناولت تأثير سعر الصرف على الواردات.

سادسا: الإطار المكاني والزمني:

حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، فالإطار المكاني تخصصنا بالجانب الاقتصادي الجزائري. أما الإطار الزمني فقد حددت مدة البحث بـ 27 عاماً خلال المدة الزمنية 1990 – 2016 والذي يعد بعداً زمنياً مناسباً.

سابعاً: المنهج والأدوات المستخدمة

من أجل ضمان الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على التساؤل المطروح في الإشكالية سيتم الاستعانة بالمناهج التالية كوسيلة في معالجة هذا البحث.

1. **المنهج الوصفي:** يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للوصول إلى نتائج يمكن

تعميمها، حيث برز هذا المنهج بشكل كبير في الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بسعر الصرف والواردات وكذا الدراسات السابقة .

2. **المنهج التاريخي :** وذلك من أجل عرض مسار تطورات سعر الصرف الاسمي وحجم الواردات في

الجزائر خلال الفترة الزمنية 1990-2016.

3. **المنهج التحليلي:** تم الاعتماد عليه خصوصا في الدراسة التطبيقية، في تحليل المعطيات الكمية ومختلف

المعادلات ونماذج الظاهرة المدروسة وكذا العلاقات الإحصائية .

ثامنا: صعوبات الدراسة:

اعترضت الدراسة جملة من الصعوبات نذكر منها:

1. محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول متغيرات معينة ومدى تفاعلها وإسقاط ذلك على واقع بلد معين باستخدام أدوات إحصائية ورياضية.

2. مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر لآخر على الرغم من أنها مصادر رسمية .

3. اختلاف تقارير بنك الجزائر من حيث اللغة (عربية – فرنسية) مظهرة بذلك اختلاف في بعض المسميات.

تاسعا: **محتوى البحث:** حرصاً منا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم ولتحقيق هدف البحث

في ظل الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى فصلين وتتبعها خاتمة عامة.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والواردات

متضمنا هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول حمل عنوان مراجعة الأدبيات النظرية، أما المبحث الثاني فتناول الدراسات السابقة وموقع إشكالية البحث منها.

الفصل الثاني: نمذجة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر

وينقسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين، الأول يستعرض الطريقة والأدوات، بينما المبحث الثاني فقد تناول تحليل وتفسير النتائج ومناقشتها.

وتختتم دراستنا بخاتمة عامة تم من خلالها سرد مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية مع عرض بعض التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف والحوار

تمهيد :

يرى كثير من الاقتصاديين إن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع الأجنبية (الواردات) بالنسبة للسلع المحلية، وهذا يؤدي لعزوف المستهلكين المحليين عن السلع الأجنبية، مما يؤدي بالزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، ويؤدي ذلك لارتفاع حجم الصادرات وتقليل الواردات وهذا يؤدي إلى تحسين العجز في الميزان التجاري.

ويمكن أن يصاحب انخفاض سعر صرف العملة المحلية آثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات، وتعتبر الواردات من مكونات الناتج الإجمالي فهي تلعب دور كبير في رفع مستوى معيشة الأفراد، عن طريق زيادة مستوى إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، ضف إلى ذلك إلى أنها ترفع من مستوى الاستثمار المحلي، وزيادة الطاقات الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الرأسمالية المستوردة.

وتبعاً لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى مبحثين :

المبحث الأول : الإطار النظري لسعر الصرف والواردات

المبحث الثاني : الدراسات السابقة وموقع إشكالية البحث منها.

المبحث الأول : الإطار النظري لسعر الصرف والواردات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية لسعر الصرف والواردات.

المطلب الأول : الإطار النظري لسعر الصرف

يعد سعر الصرف الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، إذ انه يحدد العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الخارجية.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

يمكن أن نذكر عدة تعاريف لسعر الصرف تجتمع في مفهوم واحد:

1. يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة

من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.¹

2. يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى

أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.²

ثانياً: أدوات سياسات سعر الصرف

هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف المتبع التي يتلاءم مع أوضاعها الاقتصادية والأهداف المرجو تحقيقها، وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها، وهذه السياسة هي أداة هامة في السياسة الاقتصادية ويتعين استخدامها مع وسائل أخرى في إطار سياسة اقتصادية متجانسة.³

ومن بين أهم أدوات سياسات سعر الصرف نذكر:

1. تخفيض قيمة العملة: يقصد بالتخفيض التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات

الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكل في ميزان مدفوعاتها قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال،⁴

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص: 96

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 103

³ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لشهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص: 64

⁴ موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي- مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، على مسعود عطية، دار المريخ، الرياض- السعودية،

2007، ص: 342

ولتخفيض العملة أسباب متنوعة تتجلى في ما يلي:¹

- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، على اعتبار أن التخفيض يحفز ويشجع التصدير ويقيد الاستيراد كما يجد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها.
- ارتفاع دخول المنتجين المحليين: يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبء مديونتها الخاصة.
- معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.
- يعتبر تخفيض سعر الصرف بمثابة إجراء أولي لانتهاج سياسة نقدية تضخمية.

2. سياسة الرقابة على الصرف:

يقصد بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد كل تدخل من جانب السلطات النقدية يرمي إلى التأثير في سعر الصرف، " و قد تعددت طرق التدخل في الصرف منذ بدء الأزمة النقدية 1931 إذا التجأت الدول إلى اتخاذ تدابير استثنائية الغرض منها إما منع المضاربة أو منع تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج أو مراقبة حيازة الأفراد للنقود الأجنبية أو منع نقل الديون الأجنبية أو تقليل الواردات"²، وسياسة الرقابة على الصرف لها عدة أهداف تتمثل أهمها في ما يلي:³

1.2 زيادة القيمة الخارجية للعملة: تلجأ بعض الدول إلى الرقابة على الصرف الأجنبي لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملتها حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، و عندما تصبح عملتها أعلى بالنسبة لل عملات الأجنبية الأخرى.

و لذلك تدفع هذه الدولة مبالغ أقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها الخارجية.

2.2 تخفيض القيمة الخارجية: يتبع بعض الدول سياسة الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة مخفضة لعملتها و ذلك من أجل تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات و رفع المستوى العام للأسعار في هذه الدولة.

¹ زينب حس عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004، ص: 293

² أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، كلية الحقوق، جامعة منصور، مصر، 1993، ص: 79

³ أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، بيروت، لبنان، 1990، ص: 139- 142

3.2 استقرار أسعار الصرف: قد تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق استقرار في أسعار الصرف التي يؤدي تقلبها إلى ضرر الصناعة و التجارة و ذلك بدلا من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة.

4.2 الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج: حيث أن تصدير الذهب و رؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي التي تستطيع منع مثل هذا النوع من العمليات و بهذا الشكل تحافظ أيضا على العملات الأجنبية النادرة.

5.2 حماية الصناعة المحلية و الحد من استيراد السلع الغير ضرورية: يمكن حماية الصناعات المحلية عن طريق مراقبة الصرف و ذلك من خلال التحكم في الواردات من السلع المنافسة، كما يمكنها أن تقيد الواردات من السلع الترفيهية لتمنع تراخيص لاستيراد السلع الضرورية فقط و هكذا يمكن استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة.

6.2 زيادة دخل الحكومة و تنمية مركزها الاقتصادي: تمكن الرقابة على الصرف الأجنبي من زيادة دخل الحكومة، من خلال لقيام البنك المركزي بالدولة لبيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية و يذهب هذا الفرق إلى الحكومة كما أنها تساعد الدولة في ضمان مركزها الاقتصادي مع الدول الأخرى.

7.2 تسديد الدين الخارجي: أي الحصول على العملات الأجنبية و المحافظة عليها بغرض استخدامها في تسديد أقساط الدين الخارجي و الفوائد المستحقة عليه.

3. سياسة استخدام احتياطات الصرف:

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية و عندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية، و عندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، و في ظل نظام الصرف العائم تقوم السلطات النقدية بالتقلبات الحادة في سعر عملتها ويمكن أن لا تكفيها احتياطاتها من الصرف الأجنبي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.¹

¹ بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان، 2006، ص:156

4. سياسة استخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، فارتفاع سعر الفائدة يعود بعدد مهم من التوظيفات حيث أنه يقوم بجلب رؤوس الأموال الأجنبية و يقلل من خروج رؤوس الأموال المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية و بالتالي ارتفاع سعر صرفها، و من أجل العملات الضعيفة، فإن السلطات النقدية عليها أن تطبق بصفة عامة سياسة سعر الفائدة مرتفع إلى غاية أن تعوض خطر التخفيض المستقبلي لعملتها.¹

ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية فحاليا، الرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة قوية.

5. إقامة سعر صرف متعدد:

يشير سعر الصرف المتعدد إلى قيام الدولة بتثبيت أسعار للصرف تختلف باختلاف السلع التي يتم الاتجار فيها للمبادلات مع الدول المختلفة، و الهدف الرئيسي من ذلك هو الحصول على أكبر عائد ممكن من الصرف الأجنبي - تعظيم العائد - عن طريق زيادة الصادرات و الحد من الواردات.²

6. إنشاء سياسة مال موازنة الصرف:

عندما تركت بعض الدول نظام عيار الذهب بدأت قيم عملاتها تنقلب في حدود واسعة مما أدى إلى إقبال المضاربين على عمليات المضاربة في الصرف الخارجي بقصد الرخ، كذلك أخذت رؤوس الأموال تنتقل من دولة إلى أخرى سعيا وراء الأمن و الطمأنينة، و اجتنابا لتقلب أسعار الصرف أنشأت إنجلترا عام 1932 و تلتها الولايات المتحدة عام 1933 ما يسمى بمال موازنة الصرف، إذ أنشأت وزارة مالية البريطانية حساب موازنة الصرف و عهدت بإدارته إلى البنك المركزي على أن يكون حسابا مستقلا عن حسابات البنك حتى يمكن المحافظة على سيرته. ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرف البنك 100 مليون جنيه إسترليني في صورة سندات خزينة و ازداد المبلغ تدريجيا بنمو عمليات موازنة الصرف. و قد استخدم هذا الرصيد من الإسترليني في شراء العملات الأجنبية و التي أصبحت نواة الاحتياطي يستخدم لوقف و تخفيف حدة تقلبات أسعار الصرف و في عام 1932 تجمع لدى إنجلترا رصيد كبير من العملات الأجنبية و كان من المؤكد لولا وجود مال موازنة الصرف أن يحدث ارتفاع كبير في أسعار الإسترليني في سوق الصرف الخارجي.³

¹ بن عيني رحيمة، مرجع سابق: ص: 157

² عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 145

³ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، مصر، 1977، ص: 119

و مع ذلك فإن سياسة تحقيق التوازن في سعر الصرف و حل مشاكل ميزان المدفوعات عن طريق مال موازنة الصرف لم تنجح و ذلك لعدم قدرة الدول الفقيرة على توفير احتياطي كاف لمقابلة التقلبات في الطلب و العرض للعملات الأجنبية ، لذلك يعتقد البعض أن نجاح سياسة مال موازنة الصرف تستلزم قيام هيئة دولية مثل صندوق النقد الدولي ذات إمكانيات مالية كبيرة و على أن تقوم بتجميع رصيد ضخم من العملات الأجنبية لمقابلة التقلبات الشديدة في أسعار العملات المختلفة.

ثالثا: النظريات المفسرة لسعر الصرف

يتحدد سعر الصرف من خلال عملية تلاقي العرض والطلب على العملات، كما يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية. ونظرا لأهمية سعر الصرف البالغة؛ ارتأينا تبيان ذلك من خلال فحص مختلف النظريات التي عملت على شرح وتحليل الكيفية التي يتم عبرها تكوين سعر الصرف، وأهم هذه النظريات وعلى سبيل الاستدلال يمكن تلخيصها في الآتي ذكره:

1. نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعتبر السويدي كاسل "Cassel Gustav" أحد مؤسسي نظرية تعادل القوة الشرائية في سلسلة المقالات التي نشرها في الفترة 1921 إلى 1922. لitem صياغتها في كتابه المعنون "النقود وأسعار الصرف الأجنبية"، حيث أشار إلى ضرورة استخدام تعادل القوة الشرائية كمرجعية لحساب الفروق النقدية كنسبة من الذهب وأن سعر الصرف بين عمليتين سيرتبط بالأسعار النسبية للذهب. وقد قدمت نظرية تعادل القوة الشرائية في عدة صيغ من أهمها:¹

1.1 نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة: يمكن الحصول على الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة

الشرائية بافتراض أن السوق تامة وأن الحواجز الجمركية أمام حركات السلع غير موجودة إضافة إلى انتقال المعلومات بين الأسواق في شكل تام وأن السلع في هذه الأسواق متجانسة. وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما ماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

$$P_i = E \times P_i \Rightarrow E_t = \frac{P_t}{P_t^*} \dots \dots (1)$$

حيث: E_t يعبر عن سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستوى التوازن في الجزائر، مجلة الباحث العدد 10، جامعة بسكرة، 2012، ص:01

P_t و P_t^* : مستوى الأسعار المحلية والأجنبية على التوالي.

2.1 نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية: انطلاقاً من الصعوبات التي تواجهها الصيغة المطلقة

لتعادل القوة الشرائية بنيت الصيغة النسبية على الفرضيات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.
- حرية الانتقال للعمولات بين الدول.
- إزالة العوائق التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبر عنها بالعمليتين.

وتقرر هذه الصيغة أن التغير في سعر الصرف التوازي بين دولتين يتحدد بنسبة الفرق بين مستويات الأسعار في الدولتين. فإذا قمنا بكتابة المعادلة رقم (1) في صيغة اللوغاريتم الطبيعي، أسقطنا المؤشرات السفلية نصل إلى الصيغة:

$$\ln E_t = \ln P_t - \ln P_t^* \dots \dots (2)$$

وبأخذ المعامل التفاضلي الأول سوف نحصل على التغير النسبي في سعر الصرف ΔE_t وذلك كدالة في الفرق بين التغيرات النسبية للأسعار المحلية والأجنبية، لذلك نحصل على:

$$-\Delta P_t^* \Delta E_t = \Delta P_t$$

حيث تعبر Δ عن معامل التفاضلي الأول.

2. نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية تؤثر على معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة البلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة في البلد الآخر وهذه النظرية فرضيات:¹

- قابلية إحلال لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
- لا يوجد أي عائق في اتجاه حركة رؤوس الأموال البحرية.
- تكاليف المبادلات ضعيفة جداً و مهمله حيث لا تؤثر.

إذن فهي عبارة عن علاقة تحكيم بين الأسواق التالية: سوق الصرف الحاضر، سوق الصرف الآجل، العملة المحلية، العملة الأجنبية وفقاً للمعادلة التالية:

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص:104

$$\frac{S_t}{F_t} = \frac{1 + T_t^*}{1 + T_t}$$

حيث:

S_t : سعر الصرف العاجل، F_t : سعر الصرف الآجل، T_t : أسعار الفائدة الاسمية المحلية.

T_t^* : أسعار الفائدة الاسمية الأجنبية.

3. النظرية الكمية:

تتم هذه النظرية بتفسير كمية النقود المطروحة للتداول دون التطرق لمصادر زيادة الكمية المتداولة سواء كان ذلك من طرف الدولة عن طريق البنك المركزي أو عن طريق سرعة و تداول ودوران ودائع البنوك بما يعرف بزيادة مضاعف القروض و الملاحظ هنا أنه كلما زادت هذه الأخيرة أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار المحلية ما يحدث فجوة واسعة بينها و يبيع تلك الأجنبية حيث تكون الأولى متوجهة نحو الارتفاع في حين تبقى الأخرى ثابتة أو متجهة نحو الانخفاض هذا من شأنه تشجيع الطلب عليها (السلع الأجنبية) مما يؤدي إلى زيادة الواردات و انخفاض الصادرات مولدا بذلك عجزا في الميزان التجاري للبلد الأول يرافقه زيادة في الطلب على العملات الأجنبية مما يزيد من ارتفاع قيمتها.¹

4. نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات):

تعطي هذه النظرية تفسيراً لتحديد سعر الصرف يتجلى من خلال رصيد ميزان المدفوعات فإذا كان هذا الأخير موجبا فهذا يعني أن صادرات الدولة كانت أكبر من وارداتها و بالتالي كان طلب على العملة المحلية أكبر من عرضها مما أدى إلى تحسن العملة المحلية و على عكس ذلك تماما إذا سجل رصيد سالب لميزان المدفوعات فهذا سوف يؤدي إلى عرض أكبر للعملة المحلية مقابل الطلب عليها لمواجهة قيمة الواردات التي كانت أكبر من الصادرات مما سينعكس سلبا على العملة المحلية بتدهور و انخفاض قيمتها.

يجدر بنا الذكر هنا أنه لإجراء التصحيح في ميزان المدفوعات يعتمد ذلك على مرونة الطلب المحلي على السلع و الخدمات المستوردة و كذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة المحلية من السلع و الخدمات، إضافة إلى ذلك كله تعطي أهمية لكل من الميزان التجاري و الجاري في تفسير انتقال السلع وحرية حركة رؤوس الأموال.²

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص:87
² موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص:22

5. نظرية محفظة الأوراق المالية:

أول من تطرق إلى نظرية المحفظة المالية هو العالم Harry markowitz حيث طور هذه النظرية في 1952 مينا كيف يمكن للمستثمر العقلاني أن يستثمر محفظته بفعالية من خلال تنويعها . الأمر الذي يهنا هنا هو كيف فسرت النظرية تكون مستوى الأسعار و ذلك من خلال نموذج *Brauson* حيث رجح هذا الأخير ذلك إلى الحركة العالمية لرؤوس الأموال الناجمة عن عمليات تنويع المحفظة المالية في الدول المعنية، و قسم الثروة المحلية إلى ثلاثة أسواق: النقدي، السندات المحلية، و السندات الخارجية بالعملة الصعبة حيث اعتبر كذلك أن الثروة المحلية إنما هي ناتج عن معدلات الفائدة المعدلة للتطورات المتوقعة لأسعار الصرف و عليه:

تطور الطلب على العملة المحلية يزداد مع ارتفاع معدلات الفائدة المحلية، وتنخفض لما يرتفع معدل الفائدة الخارجي إذا فهي متأثرة إيجابيا بالثروة المحلية و عليه فانتقال التوازن من طرف يؤثر على الآخر كنتيجة لحركة رؤوس الأموال الناتجة حسب النموذج هي التي تحدد معدل سعر الصرف فالعملة المحلية مرشحة للارتفاع في حالة دخول رؤوس الأموال للداخل و العكس صحيح.¹

6. نظرية فيشر *fischer*: تصنف نظرية فيشر إلى نوعين:

1.6 نظرية فيشر المحلية: تتحدث قاعدة فيشر المحلية عن العلاقة النسبية بين أسعار الفائدة

الاسمية و معدلات التضخم المتوقعة حيث تجمعهما علاقة طردية فارتفاع الأولى مربوط بارتفاع الثانية تاركة بذلك أسعار الفائدة الحقيقية ثابتة نتيجة التغير في معدلات التضخم، بصفة أخرى هذه القاعدة بين أن سعر الفائدة الاسمي يجب أن يساوي سعر الفائدة الحقيقي مضافا إليه نسبة التضخم المتوقع أي أن:²

نسبة الفائدة الاسمية = نسبة الفائدة الحقيقية + مستوى التضخم + (نسبة الفائدة الحقيقية × مستوى التضخم)

$$1+RF(T)=(1+AF(T))(1+IF(T))$$

$$1+RH(T)=(1+AH(T))(1+IH(T))3$$

حيث أن:

RH: نسبة الفائدة الاسمية في البلد المحلي، *RF*: نسبة الفائدة الاسمية في البلد الأجنبي.

AH: نسبة الفائدة الحقيقية في البلد المحلي، *AF*: نسبة الفائدة الحقيقية في البلد الأجنبي.

¹ نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ياس للطباعة، القاهرة، 2006، ص: 313
² موسى مطر وآخرون، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص: 100

هذا يعني أنه إذا كان البلد يتمتع بوجود نسب فائدة حقيقية أعلى من الدول الأخرى، فهذا يعني أن رؤوس الأموال تتدفق من الدول ذات الفائدة المنخفضة إلى الدول ذات الفائدة المرتفعة للاستفادة من العائد الأعلى.

2.6 نظرية فيشر الدولية: الفرق في مستوى الفائدة بين البلد المحلي و البلد الأجنبي يؤدي إلى تغير سعر

الصرف لهذين البلدين بنسبة المقدار، بمفهوم آخر التغير المتوقع في أسعار الفوائد بين البلدين يجب أن ينعكس في سعر الصرف بين عمليتي هذه البلدين.¹

المطلب الثاني: عموميات حول الواردات

يعتبر الاستيراد كنشاط اقتصادي في ميدان التجارة الخارجية فهي عملية أولية وأساسية لكل مؤسسة مستوردة، أو كل بلد مستورد وهي عملية يقوم بها كل بلد وذلك لتسهيل التبادلات التجارية مع البلدان الأخرى وجلب المواد بصفة مستمرة ونجد أن هذه العملية تحدد مختلف الحاجيات ويكون بوضع إجراءات تتمثل في برنامج الاستيراد، ونجد أن أي مؤسسة تريد القيام باستيراد أو البحث عن مصادر التوريد المناسبة عن طريق مناقصة دولية أو عن طريق الفاكس أو الاستشارات الدولية وهناك إجراءات تتبعها والتي تبدأ بالدفع عبر عدة طرق منها:

التسوية التقليدية أو المستمدة وفي الأخير يطلب تأمين البضاعة ونقلها إلى البلد المستورد وهناك عدة إجراءات لعملية الاستيراد وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

أولاً: مفهوم عملية الاستيراد

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة بالخارج والتي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، وبما أن زيادة الواردات ستؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الانتاج المنتج داخل حدود الوطن.²

وتعرف أيضاً: على أنها " تشير إلى جميع السلع الداخلة إلى البلاد من أجل تلبية احتياجاتها المحلية بعد خضوعها للإجراءات الجمركية، ويستند التقييم على أساس التكلفة والتأمين والشحن (سيف)".³

ثانياً: العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات:

في الغالب يتم الاستعانة بعدة عوامل أو معايير للحكم على أي ظاهرة اقتصادية، ومن أجل معرفة أسباب ارتفاع أو انخفاض حجم الواردات يجب على أهم محدداتها:¹

¹ موسى مطر وآخرون، التمويل الدولي، المرجع نفسه، ص:101

² عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان مطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص:131

³ الهيئة العامة للإحصاء، الميزان التجاري، السعودية، سبتمبر 2016، ص: 02

1. **الصادرات:** إن للصادرات تأثير ثنائي على الواردات حيث تؤثر على الواردات من جانبين: أولاً الصادرات الصناعية وتحتاج هذه إلى مواد خام و سلع وسيطية قد تكون غير متوفرة محليا وهذا يتطلب استيرادها وهنا يكون تأثير الصناعة التصديرية فزيادتها تزيد الواردات من السلع الوسيطة والمواد الأولية والجانب الثاني هو أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تستخدم في تكوين احتياطات للإنفاق على الواردات، وهنا تكون الزيادة في الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى سبب في زيادة الاستيراد هو ما يؤدي إلى زيادة الواردات.
2. **سعر الصرف:** تكون عادة لتغيرات سعر الصرف أثر سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكييف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات.
3. **مستوى الأسعار:** إن سعر السلعة هو العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات حيث أن دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعر تلك السلعة، بالإضافة إلى أسعار السلع البديلة والمكملة، ويمكن أن نعبر عن الأسعار في دالة الطلب على الواردات بإحدى الحالتين:
 - 1.3 **الحالة المقيدة للإشارة والحجم:** وهو ما يطلق عليه الأسعار النسبية، أي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل لها محليا.
 - 2.3 **الحالة غير المقيدة لدالة الطلب:** حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من أسعار الواردات وأسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة إلى الدخل، ومن هنا ندرك أن أسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.
4. **احتياط الصرف الأجنبي:** إن للواردات في الدول النامية خضوع بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة خضوعها لمستوى الدخل، حيث يعتبر احتياط الصرف لهذه الدول المصدر الأول والرئيسي لتمويل الواردات.
5. **الدخل:** تبعا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل الوطني واتخاذ كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة.

¹ مدياني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 21

ثالثاً: آليات تخفيض حجم الواردات في الجزائر

إن تضخم فاتورة الواردات ليس بالشيء الإيجابي على الاقتصاد الوطني، وقد يؤدي إلى اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات للدولة، لذلك تسعى الحكومة جاهدة لتنسيق مع عدة قطاعات لوضع آليات لتخفيض من حجم الواردات ومن بينها نذكر:

1. **تنشيط القطاعات:** تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات التكميلية الأخرى.¹
2. **رفع سعر الصرف:** حيث كلما يرتفع سعر الصرف ترتفع قيمة الدينار الجزائري، ويترب على ذلك أن يتنازل المواطن على أكبر قدر ممكن من عملائهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.²
3. **تشجيع الاستثمار الوطني:** ويكون في جميع القطاعات خاصة في قطاع تصنيع الأدوية.
4. **تقوية المنافسة:** تشجيع التنافسية بين المؤسسات وإزالة قيود البيروقراطية والقيام بإصلاحات عميقة في الاقتصاد الوطني.³
5. **تكثيف الرقابة:** تعزيز الرقابة على صعيد تمويل التجارة الخارجية من خلال تخفيض سقف الواردات.⁴ بالإضافة إلى التنسيق مع البنوك الوطنية لترشيد منح القروض الاستهلاكية.
6. **أثر السياسة التجارية على الواردات:** ولهذا السياسات آثار مباشرة على التقليل من الواردات منها:⁵

- عند خضوع المنتجات المستوردة لرسوم الجمركية ترتفع أسعارها، وهذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون أسعارهم، وهذا ما يعرف بحماية المنتجات المحلية من المنتجات المنافسة والحفاظ على حصتها السوقية.
- الرسوم على الواردات يقلل من تشجيع الاستيراد.
- يهدف تطبيق الرسوم لكل منتج مستورد إلى معرفة إي نوع من الواردات التي لها رسوم مرتفعة على الأخرى، وأهمية الرسوم كمصدر للإيرادات الجمركية للدولة.

¹ صبحي حسون، أياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، مجلة جامعة الأنبار، العدد7، العراق، 2011، ص:91

² عطاءالله بن طريش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي ببغدادية، 2011، ص:148

³ محمد سيدمو، مراجعة تسعيرة الدينار، مقال جريدة الخبر، تاريخ الإطلاع: 07 فيفري 2018، <http://www.elkhabar.com>

⁴ فضيلة بودريش، كبح الواردات يحتاج إلى إنتاج محلي منافس، مقال جريدة الشعب اليومية، تاريخ الإطلاع: 07 فيفري 2018،

<http://www.ech-chaab.com>

⁵ منى مسغوني، علاقة سياسات الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص:135

المطلب الثالث: المقاربة لسعر الصرف على الواردات

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار المتبادلة بين الدول. ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجيهات الحديثة نحو اقتصاد السوق، تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير لهذه التحليلات الاقتصادية نظرا لأهميتها في التأثير على ميزان التجاري وتحسين وضعه.

أولاً: أثر سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية فيظل دون التغيير حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلعة الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع فتتخفيض قيمة العملة بخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة وعادة ما تشكل نصيباً وافراً في مكونات الناتج المحلي ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدولية النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانيات الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلعة الرأسمالية، أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أ، لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفيض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من مواد الخام.

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (طلب على الواردات)، وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحاً بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.¹

¹ سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013، ص: 16

ثانياً: العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري:

يمكن أن نبين أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال أثرها على الواردات وعلى

الصادرات:

1. أثر تخفيض العملة على الواردات: يؤدي تخفيض العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة

بالعملة نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة

الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب

على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.¹

وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لا بد من توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج.

- وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.

- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للدولة التي تقوم بالتخفيض.

بالإضافة إلى الآثار المرغوب فيها لانخفاض قيمة العملة على الحساب التجاري ونحصرها في ثلاث نقاط أساسية:

- يؤدي تخفيض أو انخفاض العملة إلى التضخم وماله ومن تأثير على المستوى المعيشي للأفراد

داخل المجتمع.

- يؤدي تخفيض العملة إلى إعادة توزيع الموارد (هروب رؤوس الأموال إلى الخارج) الذي يمكن أن

يكون له أثر سلبي، وخصوصاً في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة.

- يؤدي تخفيض العملة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدولة الذي يمكن أن يؤدي إلى

انخفاض مستوى المعيشة فيها.

2. أثر تخفيض العملة على الصادرات: يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات

(السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب

الأجنبي على الصادرات.

وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات

أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على

الطلب المتزايد على العملة الأجنبية.²

¹ موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، 342

² عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار محمد لاوي للنشر، عمان-الأردن، 1999، ص:153

المبحث الثاني: مراجعة الأدبيات التطبيقية

سيتم التعرض في هذا المبحث إلى مراجعة للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذا عرض الاستنتاجات التي تم استخلاصها من قبل المجموعة الباحثة موضحةً فيها الإضافة التي قدمتها الدراسة على الدراسات السابقة .

المطلب الأول: مراجعة الدراسات السابقة

تمت الاستعانة بعدة دراسات في مجال سعر الصرف وأثره على الواردات وذلك لتحقيق أغراض البحث، سيتم التعرض لها كل على حدا فيما يلي:

أولاً: دراسات باللغة العربية

1. دراسة زيرار والزعبي وعوض، 2009، بعنوان: أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان

التجاري الجزائري (1970-2004)، وقد جاءت فيه الأشكالية كالتالي: ما هو أثر سياسات

سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري؟ حيث تم تقدير دالة الحساب الجاري باستخدام

طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلها والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك

cointegration وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: تتصف دالة الطلب الأجنبي على

الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، مما يدل على أن تخفيض العملة قد أثر إيجابيا في

تحسين وضعية الميزان التجاري و كانت الطلب المحلي الجزائري على الواردات في أنه عديم التأثير

بالتغير في سعر الصرف الحقيقي ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الواردات الجزائرية من السلع

الاستهلاكية، ووصلت الدراسة أيضا إلى

الميزان التجاري غير مرن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، وهذا يدل على أن تخفيض العملة له أثر إيجابي

في تحسين وضعية الميزان التجاري الجزائري.

2. دراسة ملكاوي، 2002، بعنوان: أثر انخفاض سعر صرف الدينار على الأداء التصديري

للاقتصاد الأردني (1976-1997) وكانت إشكالية الدراسة: قياس أثر تخفيض سعر صرف

الدينار على الأداء التصديري وحجم الصادرات الأردنية؟ حيث استخدمت الدراسة نموذجان

قياسيان لتقدير ذلك الأثر حيث تم استخدام النموذج القياسي اللوغاريتمي، أما النموذج الثاني

المستخدم في الدراسة فقد هدف لمعرفة أثر سعر الصرف على الأداء التصديري ومقارنة ذلك الأثر

بين الفترتين، الفترة الأولى ما قبل التصحيح من عام 1976-1989، والثانية فترة التصحيح

الاقتصادي من عام 1990-1997، وقد توصلت الدراسات للنتائج التالية في ما يتعلق بحجم الصادرات: توجع علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات، فانخفاض سعر صرف الدينار الأردني يؤدي لزيادة صادرات السلعة الأردنية وأيضاً وجود أثر إيجابي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على حجم الصادرات وفيما ما يتعلق بالأداء التصديري: عدم تأثير الطلب العالمي على الصادرات الأردنية على الأداء التصديري للأردن حيث تأثر الأداء التصديري بشكل كبير جداً بسعر الصرف، إذ كلما انخفض سعر الصرف كلما كان هناك أثر إيجابياً أكبر على الأداء التصديري كما تأثر أيضاً الأداء التصديري الأردني بالانخفاض في قيمة الدينار الأردني الذي حدث في عام 1988-1989.

3. دراسة: ناصري نفيسة، 2011، بعنوان: أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في البلدان النامية، وجاءت الإشكالية على النحو التالي: العلاقة ما بين أثر تغيرات أسعار الصرف و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ حيث أن عوائد هذه الاستثمارات يجب أن تقارن مع مخاطر سعر الصرف عند الاستثمار في الخارج حتى يصبح القرار الاستثماري مناسباً، إضافة إلى ذلك فإن مخاطر سعر الصرف تتسبب في اختلاف تكلفة رأس المال للشركات الواقعة في مناطق تختلف فيها العملات، وبذلك تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية في ، محاولة إلى إسقاط ذلك على واقع الجزائر والكشف عن أهم المفاهيم المرتبطة بأسعار الصرف و الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد خلصت هذه الدراسة بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من اختبار علاقات المدى الطويل بين سعر صرف الدينار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام طريقة التكامل المتزامن إلى غياب أي علاقة ما بين المتغيرين في المدى الطويل، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أن : عملية تخفيض الدينار التي كانت على مرحلتين سنة 1991 و 1994 لم تكن كافية للحصول على النتائج النظرية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المسجلة في فترة التعويم المدار لم تكن تحصيل حاصل لنظام سعر الصرف بل ، كانت نتيجة لسياسة التشجيع على الاستثمار، والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب وكذا اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير المناخ الملائم لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

4. دراسة: قاسم محمد فؤاد، كبداني سيدي أحمد، 2013، بعنوان: تأثير أنظمة سعر الصرف

على النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول الـ **MENA**، تتمحور إشكاليته الأثر الذي يمكن أن يخلقه اختيار أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي بالنسبة لمجموعة مختارة من دول الـ **MENA** ؟ حيث اخترنا الدول (مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت، الجزائر، تونس،

المغرب وليبيا) باستخدام معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR). فهي تبدأ بمراجعة الإطار النظري والقياسي لإمكانية وجود العلاقة بينهما، مع الاهتمام بتطور أنظمة الصرف، والعوامل المحددة بالنسبة لكل دولة فيما يخص اختيارها لنظام سعر صرف مثالي، والنتائج الاقتصادية الكلية المتحصل عليها. ضمنه وتنتهي إلى نتيجة عدم تأثير طبيعة نظام سعر الصرف المتبع على معدلات النمو في هذه المجموعة، وتثبيت نظرية "Fränkel،1999" والتي تقتضي " بأنه لا يمكن لأي نظام سعر صرف معين أن يكون صالحا لكل الدول أو بصفة دائمة"

5. دراسة: بوالكور نور الدين، 2015، بعنوان دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال فترة 1995-2014، حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرض أساسي يتمثل في أن التغيرات التي تحدث في سلوك الطلب على الواردات في الجزائر يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحدث في الدخل الحقيقي، الأسعار النسبية، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و سببية جرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قصيرة الأجل و علاقة طويلة الأجل بين الواردات و محدداتها، فعلى ضوء نتائج التقدير بلغت مرونة الواردات بالنسبة للدخل الحقيقي % 0,17 في المدى القصير و% 1,58 في المدى الطويل، بينما بلغت مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية (% 0,78-) في المدى القصير و(% 3,68-) في المدى الطويل، و أخيرا بلغت مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري (% 1,90-) في المدى القصير و(% 2,37-) في المدى الطويل.

6. دراسة: حسبية شتحونة، 2015، بعنوان أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2009، وكانت الاشكالية كالتالي: الى أي مدى تؤثر القروض الإستهلاكية على تطور حجم الواردات؟ حيث يتضمن الجانب النظري للدراسة ماهية كل من القروض الاستهلاكية والواردات، وتتبع مختلف مراحل التي مر بها كليهما في الجزائر، وتطرق الجانب التطبيقي من الدراسة فكان عبارة عن دراسة قياسية للموضوع للمتغيرات المؤثرة في حجم الواردات من خلال صياغة نموذج مقبول اقتصاديا حيث تحصلنا على النتائج التالية: أن معدل تغطية الصادرات للواردات يؤثر على حجم الواردات كما أيضا أن معدل القروض الاستهلاكية يؤثر على حجم القروض الواردات في الجزائر أن العلاقة بينهما تعد علاقة طردية.

7. دراسة: غبشي عبد الرزاق، 2015، بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية دراسة حالة 1970-2014، ورقة: قمنا من خلال هذه الدراسة بمحاولة معرفة ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة الزمنية (2014/1970)، و لمعالجة هذا الموضوع قمنا باستخدام بيانات لسلاسل زمنية تغطي هذه الفترة، وهذا بإتباع الأساليب القياسية، والمتمثلة في اختبارات الاستقرار ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية غرانجر، وكانت نتائج هذه الدراسة قد أظهرت لنا عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين أسعار البترول و الواردات ومن خلال هذا، تبين لنا انه لا يوجد سببية بين المتغيرين، أي أن كل متغير لا يتسبب في اتجاه الآخر، وهذا يعني أن تقلبات أسعار النفط لا دخل لها بحجم الواردات الجزائرية والعكس صحيح.

8. دراسة: حنان لعروق، 2005، سياسات سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة منتور، قسنطينة، طرحت فيها الباحثة الإشكالية التالية: "ما مدى فعالية سعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي" وتم التعرف لهذا الموضوع عبر فصلين نظريين لما تعلق بالموضوع من مفاهيم ونظريات وفصل تطبيقي أظهرت فيه تطور القطاع الخارجي ونظام الصرف تم دراسة احصائية الأهم المتغيرات الكلية وبنود الميزان وذلك للفترة 1989-2003، وقد حصلت على النتائج التالية من خلال دراستها، حيث أن سياسة التخفيض لم تؤد إلى تحسن مباشر في الميزان التجاري والتوازن الخارجي، إضافة إلى أن القطاع الخارجي الجزائري يتميز بتوزيع سلعي وجغرافي غير متكافئ، جعل صادراتنا شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط، لتركزها حول مورد واحد وهو الصادرات النفطية، مقابل تنوع نسبي في الواردات والتي في مجملها ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

ثانيا: دراسات باللغة الأجنبية

.1

Dr.malika maachi,2016, an empirical study on real exchange rate levels and the role of macro economic- indicatorc: evidence from algeria:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية لتغيرات سعر الصرف الحقيقي على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي أي الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، نسبة الاستهلاك الحكومي، الاستثمار، مؤشر

الانفتاح التجاري، مقياس تطور القطاع المالي والممثل بالقروض الموجهة للقطاع الخاص ومؤشر الاستقرار السياسي من 1970 الى 2012 وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد الجزائري باستخدام الاساليب القياسية الحديثة وتقديرها كاختبارات استقرارية والتكامل المشترك، ثم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى لتقدير الصيغة النهائية للعلاقة بين المتغيرات. النتائج المحصلة عليها تؤكد وجود علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف الحقيقي وهذه المتغيرات بصفة عامة وفي الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة حيث وجدت علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي وبين كل من النمو نصيب الفرد من اجمالي ناتج المحلي، اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، مؤشر الانفتاح للتجارة العالمية ومدى تطول القطاع المالي في حين وكانت العلاقة عكسية بينه وبين مؤشر الاستقرار السياسي والتضخم بينهما النفقات الحكومية لم تؤثر اطلاقا على سعر الصرف الحقيقي.

2.

boyared, and caporale, 2001), Real exchange rate effects on the balance of trade, cointegration and the marshal – lerner condition

هدفت الدراسة لقياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التكامل المشترك واسلوب الانحدار الاتجاهي للناتج المحلي الداخلي والخارجي، حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة وذلك في محاولة لتطبيق نموذج في المدى الطويل، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك اتجاه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وتوصلت أيضا الى ان استجابة تدفقات التجارة لمتغيرات النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف والنظرية الاقتصادية تقول أن انخفاض سعر الصرف العملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري وهذا يعتمد على مرونة الطلب على كل من الصادرات والواردات وما اذا كانت تلي شرط مارشال وعلى الرغم من وجود قدر كبير من التباين فان النتائج الرئيسية للدراسة تشير الى ان شرط مارشال يتحقق في المدى الطويل على الرغم من تأثيرات CUPER في المدى القصير بالاضافة الى ذلك فان تخفيض القيمة الاسمية لسعر الصرف يمكن أن يقوم بتغيير سعر الصرف الحقيقي وهذا يدعم فرضية ان تخفيض قيمة العملة يمكن أن تحسن الميزان التجاري للدولة.

المطلب الثاني: موقع إشكالية البحث بالأبحاث العلمية السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة تبين :

1. اتفاق أغلبها بأهمية سعر الصرف كون هذا الأخير له أهمية بالغة في الاقتصاد.
2. إبراز أثر سعر الصرف على استقرار ميزان المدفوعات وهو هدف سام تسعى كل الدول لتحقيقه من أجل المحافظة على التوازن الخارجي.
3. استفادت الدراسة الحالية من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لتمثيل أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات من حيث النموذج المعتمد، بالإضافة إلى معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير .
4. أهم اسباب عدم استجابة ميزان المدفوعات لعملية تخفيض العملة وهو التحرير التجاري الذي لم يكن مرفقا بتنمية حقيقية لقطاع الانتاج والتصدير مما نتج عنه زيادة في الواردات وثبات في الصادرات.
5. أهمية هذه الاشكالية ان نعالج ونرى مدى أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات خاصة في ظل أن الدولة الجزائرية تطبق العديد من السياسات لكبح أو لتغطية الواردات.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية حول سعر الصرف والواردات حيث يعتبر سعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية وتوسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول العالم وذلك من خلال توسع نشاط الاستيراد والتصدير، فسعر الصرف يجسد أداة الرب بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة الى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.

أما بالنسبة لماهية الواردات وأهم المناهج التي تهتم بدراسة الواردات فتفرض أن السلع المستوردة ليست بديلا للسلع المحلية ويسمى هذا بالبديل غير التام وهناك أيضا ان الطلب على الواردات مرتبط بالضغط على الموارد المحلية وتم عرض من خلال هذا الفصل أيضا أهم محددات الطلب على الواردات من حيث العوامل المؤثرة في حجم الطلب.

في حين انفرد المبحث الثاني من ذات الفصل إلى استعراض لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات إشكالية الدراسة الحالية، ثم تبيان موقع هذه الأخيرة من الأبحاث العلمية السابقة.

الفصل الثاني

النزجة القياسية للأثر تغير سعر الصرف على حجم

الواردات في الجزائر

للفترة 1990 – 2016

تمهيد

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية حول سعر الصرف والواردات بالإضافة إلى التطرق إلى بعض الدراسات السابقة ذات صلة بينهما ومحاوله معرفة العلاقة التي تربطهما وما ميزة هذه الدراسة عن باقي الدراسات.

وفي هذا الفصل سيتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة القياسية لأثر سعر الصرف على حجم الواردات، بغيت تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى مبحثين:

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة وتفسير النتائج

المبحث الأول : الطريقة والأدوات

حتى تتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة وما تتطلبه من معلومات، سنتطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة الميدانية والمتمثلة في القيام بدراسة وصفية وتحليلية للمتغيرات وتحديدتها، وكذا الطرق المستخدمة في جمع البيانات والأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة الميدانية

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية الهادفة، وهذا من خلال عملية جمع المعلومات اللازمة التي تساعد على قياس وتحليل الآثار المترتبة عن هذه الدراسة .

أولاً: متغيرات ومجتمع الدراسة

وتمثل متغيرات والمجتمع دراستنا في سعر الصرف والواردات، وسيتم التعرف عليهما ضمن التالي:

1. مجتمع الدراسة

1.1. نظرة عامة حول سعر الصرف الجزائري: إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن نظام

صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث النظم السياسية الاستعمارية والتي كانت تعبيرا عن المصالح الاقتصادية والمالية للقوى الاستعمارية وممثليها. في بادئ الأمر وتحت الحكم أو التأثير الفرنسي الاستعماري السابق كان ترتيب سعر الصرف المبدئي للدينار هو الربط بالفرنك الفرنسي، وبعد سلسلة من تخفيض الفرنك الفرنسي وانخفاض قيمته أصبح ترتيب سعر صرف الدينار الجزائري منسوبا إلى سلة من العملات لأهم الشركاء التجاريين، وفي الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد الجزائري أزمات اقتصادية، وخوفا من تدهور الأداء الاقتصادي تم اللجوء إلى وصاية صندوق النقد الدولي، خلالها شهد نظام الصرف الجزائري جملة من التعديلات قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وإعطائه صبغة التأثير /والتأثر بوضعية أداء الاقتصاد الكلي.¹

¹ بربري محمد الأمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2011، ص:201

2.1. نظرة عامة حول واردات الجزائر: سعد الجزائر وكغيرها من الدول النامية إلى تصنيع اقتصادها وتغيير هيكلها لإحداث النمو الاقتصادي، وفي سبيل ذلك اختارت العديد من إستراتيجيات ترمي إلى تحفيز وتوسيع الإنتاج المحلي قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل وذلك من خلال إعتمادها على الحماية الجمركية وحصص الاستيراد وللمحافظة على المنتج الوطني ولكن بعد ذلك توجهت نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية عن طريق محاولتها لدخول إلى منظمة التجارة العالمية، مما أثر بالسلب عن فاتورة وارداتها التي شهدت ارتفاعا رهيبا.¹

2. تحديد المتغيرات

الجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة.

الجدول رقم 2-1 : تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

المتغيرات*	الرمز	الاسم	التعريف
المتغير التابع	IMP	الواردات	تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة بالخارج والتي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني ²
المتغير المستقل	TCH	سعر الصرف	يمثل عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ³ .

المصدر: من إعداد الطالبين.

ثانيا: دراسة وصفية وتحليلية للمتغيرات

بعد تحديد متغيرات الدراسة التابع والمستقل سنحاول تحليل تطور هذه المتغيرات في الجزائر خلال الفترة

1990 – 2016.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص:12.

² عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، 2005، ص 131.132

³ بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تلمسان، 2013، ص 14

1. تحليل تطور سعر الصرف: والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 2-2: تطور سعر الصرف الجزائري للفترة 1990 – 2016

الوحدة: دينار مقابل الدولار

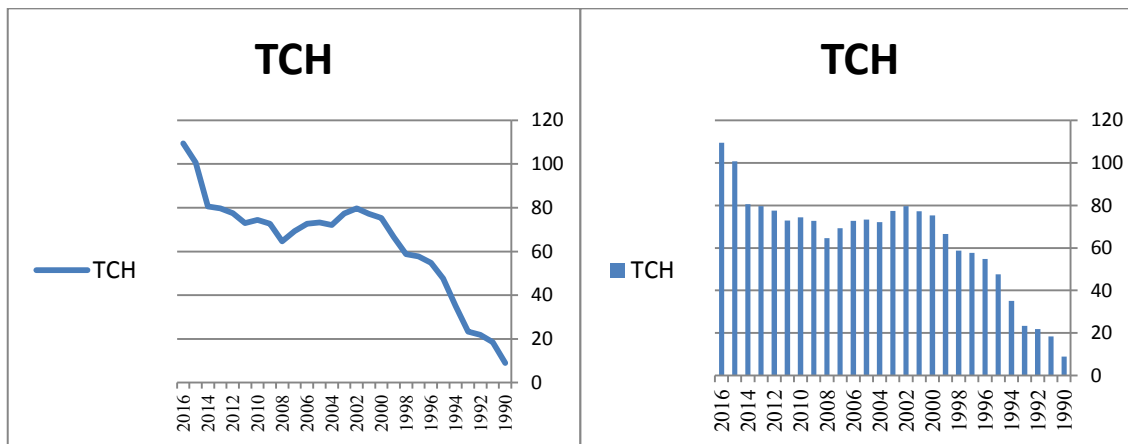
السنوات	سعر الصرف الاسمي	السنوات	سعر الصرف الاسمي
1990	8.957508333	2004	72.06065
1991	18.472875	2005	73.27630833
1992	21.836075	2006	72,64661667
1993	23.34540667	2007	69,2924
1994	35.05850083	2008	64,5828
1995	47.66272667	2009	72.64741667
1996	54,74893333	2010	74.38598333
1997	57.70735	2011	72.93788333
1998	58.73895833	2012	77.53596667
1999	66.573875	2013	79.684
2000	75.25979167	2014	80.57901667
2001	77.21502083	2015	100.6914333
2002	79.6819	2016	109.4430667
2003	77.394975		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/12

وسنمثل بيانات الجدول أعلاه في الشكلين التاليين:

الشكل رقم 2-2: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 – 2016

● الشكل رقم 1-1: تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 – 2016



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات exel2010

✓ من خلال الجدول السابق رقم 2-2 والشكلين رقم 1-2 و رقم 2-2 نلاحظ أن قيم سعر الصرف الاسمي شهدت زيادات مستمرة خلال فترة الدراسة حيث سجلت سنة 1990 قيمة 8.957508333 دينار مقابل دولار إلى قيمة 79.6819 دينار مقابل دولار.

في حين سجلت تذبذب بين الارتفاع وانخفاض في الفترة 2003 الى 2011 حيث سجلت أقل نسبة سنة 2008 بقيمة 64,5828، أما في الفترة الأخيرة من 2012 الى 2016 فقد عرف سعر الصرف في زيادة وصلت الى 109.4430667 دينار مقابل دولار.

✓ وتفسر هذه التذبذبات لسعر الصرف إلى جملة من الأسباب نذكر منها :

- الركود الذي يعرفه قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول.
- التقلبات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة والاختلال الفادح الذي كان يعاني منه الاقتصاد الوطني.
- اتباع الدولة لدعم الاسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993.
- إنشاء سوق الصرف البنينية معلنا بذلك عن تبني نظام التعويم سنة 1995.
- تفويض البنوك التجارية بصرف مدفوعاتها الخاصة سنة 1996.
- الأزمات الاقتصادية من بينها أزمة الرهن العقاري 2008.

2. تحليل تطور الواردات: ويوضحها الجدول التالي:

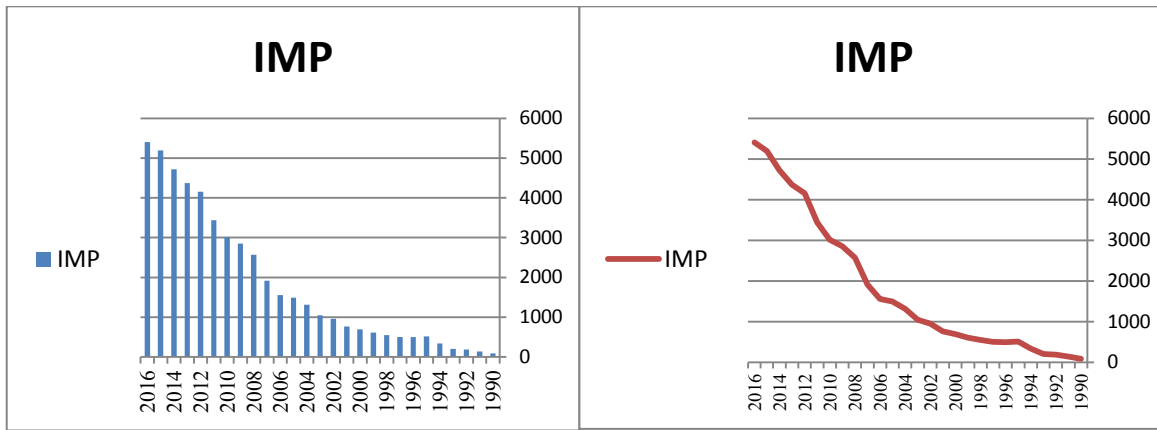
الجدول رقم 2-3 : تطور الواردات في الجزائر للفترة 1990-2016 الوحدة: مليار دج

السنين	الواردات	السنين	الواردات
1990	87.018	2004	1314.3998
1991	139.241	2005	1493.6448
1992	188.547	2006	1558.5408
1993	205.035	2007	1916.8291
1994	340.142	2008	2572.0334
1995	513.193	2009	2854.8053
1996	498.326	2010	3011.8076
1997	501.5799	2011	3442.5016
1998	552.3586	2012	4157.0
1999	610.673	2013	4368.5484
2000	690.4257	2014	4719.7083
2001	764.8624	2015	5193.4597
2002	957.0398	2016	5405.0378
2003	1047.4414		

المصدر: Bulletin Statistique de la Banque d Algérie والنشر الإحصائية لبنك الجزائر (2017)

الشكل رقم 3-2 : تطور الواردات في الجزائر للفترة 1990 – 2016

الشكل رقم 4-2 : تطور الواردات في الجزائر للفترة 1990 – 2016



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات exel2010

✓ تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم 3-2 وأعلى والشكلين رقم 3-2 ورقم 4-2 نلاحظ أن قيم الواردات شهدت زيادات مستمرة خلال فترة الدراسة حيث سجلت سنة 1990 قيمة 87.018 مليار دج إلى 5405.0378 مليار دج سنة 2016، أي أنها تضاعفت أكثر من 60 مرة.

وتفسر هذه الزيادات المعتبرة للواردات في الجزائر لعدة أسباب نذكر منها :

- التحرير الجزئي لعملية التجارة الخارجية من خلال قانون المالية التكميلي سنة 1990.
- تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية.
- إلغاء كل القيود المتعلقة بعمليات الاستيراد وذلك من خلال الأمر المتعلق بتمويل المواد الإستهلاكية بالعملة الصعبة.
- تحسن كبير في معدل نمو الدخل الفردي مما يزيد من حجم واردات الدولة.

ثالثا: طريقة جمع البيانات ومصادرها

تم الارتكاز على جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة على تقارير بنك الجزائر الإحصائي جوان 2012 Bulletin Statistique de la Banque d Algérie، وكذا تقارير بنك الجزائر للفترة 2002 – 2016 والتي تتضمن الوضعية النقدية لسعر الصرف، حيث تم عرض بيانات سعر الصرف بالدينار الجزائري مقابل الدولار، وتم تحويل المعلومات المالية المعروضة للواردات بالدينار الجزائري إلى المليار دينار جزائري، وهذه التقارير موجودة على الموقع الرسمي لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

المطلب الثاني: الأدوات الإحصائية والطرق والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات

ستتطرق في هذا المطلب إلى كل من الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة في عينة الدراسة مع معرفة البرامج المستخدمة في معالجة البيانات.

أولاً: البرامج الإحصائية:

تم الاعتماد على مجموعة من البرنامج منها برنامج Excel وبرنامج القياس الاقتصادي النسخة التاسعة (EViews9).

ثانياً: الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة

سنعرض في هذا العنصر الأدوات الإحصائية والطرق المستخدمة في عينة الدراسة.

1. اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية (Unit Root Test)

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة، وهناك عدة اختبارات* لجذر الوحدة ولكننا سوف نقتصر على اختبار ديكي فولر المطور**¹.

✓ اختبار ديكي فولر المطور Dickey – Fuller Augmente

ويستند اختبار ديكي فولر على المعادلات التالية²:

النموذج الأول: يحوي هذا النموذج على ثابت فقط، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi Y_{t-j+1} + C + \mu_t \dots\dots\dots(01-2)$$

النموذج الثاني: لا يحتوي هذا النموذج على ثابت ولا على اتجاه، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi Y_{t-j+1} + \mu_t \dots\dots\dots(02-2)$$

* من بينها اختبار ديكي فولر البسيط DF، اختبار ديكي فولر المطور ADF، اختبار فليبس-بيرون PP، اختبار Kpss (LM) هذا الاختبار الأخير يسمح باستعمال النموذج الثاني والثالث فقط.

** يختلف اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على سابقه اختبار ديكي فولر البسيط (DF) في أنه يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية $X_{t-1} = -X_{t-1} - X_{t-2}$, $X_{t-2} = X_{t-1} - X_{t-3}$ لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة p، وهذا ما توضحه إحصائية داربين واتسون (DW) حيث جميعها تتباعد عن 2 أو أكبر من ذلك.

¹ Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 3eme édition, Dunod, Paris, 2000, p: 187

² Bourbonnais Régis, **Econométrie, Manuel et Exercice corrigés**, Dunod, Paris, 9^{eme} édition, 2015, p: 250.

النموذج الثالث : يحتوي على النموذج على ثابت واتجاه قاطع، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \gamma Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi Y_{t-j+1} + C + b_t + \mu_t \dots\dots\dots(03-2)$$

ويتم اختبار الفرض العدمي ($0 = \phi$) أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية (T) المقدرة للمعلمة (ϕ) مع القيم الجدولية لديكي فولر المطور ADF أيضا بواسطة (Mackinnon,1991)، فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية (T) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة ل (ADF) فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة¹. وإذا كانت السلسلة مستقرة في فروقها الأول فإنها عندئذ تكون متكاملة من الدرجة الأولى، وإذا لم تكن مستقرة نكرر الاختبار للفرق من الدرجة الأعلى.

أما عن إستراتيجية هذا الاختبار فإنها تقوم على أساس اختبار أفضل نموذج من النماذج الثلاثة السابقة، حيث نبدأ باختبار النموذج السادس (ثابت واتجاه قاطع) ، ونلاحظ إذا كان الاتجاه المعنوي إحصائياً:

(Prop (Trend) < 0.05)، فإذا لم يكن معنوياً فإننا نتجه لاختبار النموذج الرابع (ثابت فقط)، ونلاحظ إذا كان الثابت معنوي إحصائياً (Prop (c) < 0.05)، فإذا كان غير ذلك نتجه لاختبار النموذج الخامس (لا ثابت ولا اتجاه)².

2. إيجاد درجة الإبطاء:

يتم تحديد فترة الإبطاء اعتماداً على عدة معايير إحصائية، كلها ترمي إلى تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، ومن بين هذه المعايير نذكر ما يلي:³

- معيار AKAIKE، حيث يعرف هذا الأخير كما يلي: $Aic = Ln|\hat{\Omega}| + \frac{2N^2.P}{T}$

- معيار SCHWARZ، والذي يعرف كما يلي: $Sic = Ln|\hat{\Omega}| + \frac{N^2.P.Ln(T)}{T}$

¹ عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص: 155.

² بيقق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 - 2015، ص: 381.

³ عبدلي إدريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، الجزائر، 2006-2007، ص 98.

حيث أن N: تمثل عدد المتغيرات الموجودة في النظام، T: تمثل لنا عدد المشاهدات، P: درجة التأخير، Ω : مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة والتي يتم الحصول عليها بعد تقدير لنموذج وحساب البواقي المقدر، ومن خلال هذين المعيارين، نختار الذي لديه أقل مجموع مربعات البواقي، أي الذي له أصغر معيار، ويتم ذلك باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 9 لكل متغير ولفترات إبطاء محددة.

3. اختبار السببية لجرنجر Granger Gausality Test

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً، أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما.

أشار جرنجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهومه فإنه إذا كان المتغير X_t يسبب المتغير Y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة Y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ X_t . ويتطلب اختبار جرنجر للسببية تقدير العلاقتين التاليتين:¹

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i X_{t-i} + \mu_{1t} \dots\dots\dots(04-2)$$

$$X_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n3} \omega_i X_{t-i} + \sum_{i=1}^{n4} \theta_i Y_{t-i} + \mu_{2t} \dots\dots\dots(05-2)$$

حيث أن: n_1, n_2, n_3, n_4 هي عدد الفجوات الزمنية لكل متغير تفسيري بحيث يمكن أن تكون كلها مختلفة أو تكون متساوية، ثم تقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i = 0$$

$$H_1: \sum_{i=1}^{n2} \varphi_i \neq 0$$

4. اختبار التكامل المشترك

بعد دراسة اسقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، نأتي للمرحلة الثانية والمتمثلة في اختبار التكامل المشترك، والذي يقصد به إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية الغير مستقرة في مستوياتها. كما قدمه غرانجر كرابط رائعا بين عدم السكون ومفهوم التوازن طويل الأجل، وقد شكل انجل وغرانجر سنة 1987 هذا المفهوم بتقديم اختبار بسيط جدا للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك (توازن طويل الأجل) وهذه المنهجية (تسمى أحيانا منهجية EG).

¹ نور الهدى دحماني، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، ديسمبر 2010، ص: 371.

ومن أهم اختبارات التكامل المشترك نجد:¹

- اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وغرانجر (Engle-Granger test)
- اختبار التكامل المشترك بطريقة دريبين واتسون (CRDW-test)
- اختبار التكامل المشترك بطريقة (johansen-juseluis Cointegration).

وسوف نشرح في هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك على طريقة (J-J Cointegration) لأن هذا الاختبار يتفوق على باقي الاختبارات نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد فان العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثرا للشك والتساؤل.²

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يقترح (johansen, juseluis) اختبارين إحصائيين، الأول اختبار الأثر (trace test) ويرمز له بالرمز (λ_{trace}) الذي يختبر فرضية العدم القائلة أن عدد متجهات التكامل المشترك المتميزة يقل عن او يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل العام (q=r) وبحسب هذا الاختبار بالصيغة التالية:

$$\lambda_{r+1} \lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \lambda_i) \dots \lambda_n \dots \dots \dots (06-02)$$

حيث أن: (λ_{trace}) تمثل اقل المتجهات الكامنة (eigenvectors)

λ_i تمثل القيم الذاتية للمصفوفة π .

r تمثل رتبة المصفوفة π .

N حجم العينة، K عدد المتغيرات.

والإحصائية تتبع قانونا احتماليا يشابه توزيع كاي دو، تم إعداده من طرف JOHANSEN وjuseluis سنة (1991).

اختبار الفرضيات:

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر أي ($r=0$)، فإن فرضية العدم تكون كما يلي: $H_0: r = 0$

- أما الفرضية البديلة تكون كما يلي: $H_1: r > 0$

¹ E malinvaud : method statistiques de l'économetrie ,dunod, paris 1981 P:516

² عبدلي إدريس، مرجع سبق ذكره، ص ص 115، 116.

ففي حالة ما إذا تم رفض فرضية العدم، فإننا ننتقل إلى الاختبار الموالي مع الإشارة إلى أن رفض فرضية

العدم يكون في حالة: (المجدولة) $\lambda_{trace} >$.

- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد أي ($r=1$)، إذن فرضية العدم تكون على النحو التالي:

$$H_0: r = 1$$

- أما الفرضية البديلة فهي: $H_1: r > 1$

إذا تم رفض فرضية العدم، فإننا ننتقل إلى الاختبار الموالي وهكذا دواليك، حتى نصل إلى الفرضية التالية:

$$H_0: r = k - 1$$

- أما الفرضية البديلة: $H_1: r = k$

إذا تم رفض فرضية العدم، فإنه لم يبق لنا سوى قبول الفرضية البديلة، ألا وهي أن رتبة المصفوفة تساوي

إلى k ، ومنه فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك، لأن المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر.

جدير بالذكر، أن أغلب البرمجيات تقوم بحساب (λ_{trace})، كما أنها تقدم لنا كذلك قيم λ المجدولة أو

المعيارية.

أما الاختبار الثاني فهو اختبار القيمة الكامنة العظمى (maximal eigen value) ويرمز له بـ

(λ_{max}) الذي يمكننا حسابه انطلاقاً من العلاقة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1}) \dots \dots \dots (07 - 02)$$

ويتعلق هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة أن هناك (I) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض

البديل بوجود ($I+1$) متجه للتكامل المشترك.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة

يتعلق هذا الشق من الدراسة إلى تقدير وقياس أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات وذلك من خلال صياغة أربع نماذج لتقديرها مع استخلاص نتائجها وتحليلها وتفسيرها، للحكم على إثبات أو نفي الفرضيات التي تبنتها الدراسة .

المطلب الأول: تقدير أثر سعر الصرف على حجم الواردات

سنحاول في هذا المطلب دراسة أثر سعر الصرف على الواردات.

أولاً: تقدير النماذج

لتقدير نموذج أثر سعر الصرف على الواردات وفق أسلوب الانحدار الخطي ، يتم في البداية إعطاء صيغته الرياضية في إطار طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) كالتالي:

1. النموذج الأول:

$$IMP_t = \beta_0 + \beta_1 TCH_t + \mu_t$$

حيث:

- β_1, β_0 : معاملات النموذج.
- المتغير المستقل: **TCH** المعبر عنه بتغيرات سعر الصرف.
- المتغير التابع والمتمثل في: **IMP** الواردات .
- μ_t : يمثل حد الخطأ أو المتغير العشوائي* .
- **t** : الزمن

* المتغير العشوائي: يتضمن المتغيرات المفسرة المهمة في النموذج حيث ينوب عن بعض المتغيرات التي لم يتم إدراجها لقلّة أهميتها أو لشدة ارتباطها بالمتغيرات المستقلة .

ومنه تأخذ نتائج تقدير النموذج الشكل التالي : (أنظر الملحق رقم 01)

$$IMP_t = -1455.65 + 51.32 TCH_t$$

$$t\text{- statistic } (-2.19) \quad (5,25)$$

$$R^2 = 0,52 , \quad n=27 , \quad F\text{- statistic}=27,66 , \quad DW=0,09$$

$$SSR=36083075 , \quad \text{prob}=0,000019$$

من خلال النتائج السابقة والملحق رقم 01 نستخلص ما يلي:

1.1 التفسير الإحصائي

- معامل التحديد R^2 : من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن $R^2 = 0.52$ وتعد متوسطة أي حوالي 52% من تغيرات الواردات المفسرة بواسطة سعر الصرف، والباقي من عوامل أخرى لا نعلمها.
- اختبار المعنوية الفردية للمعالم: عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ودرجة الحرية $n-k$ حيث أن $k=2$ نجد أن إحصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} أكبر من إحصائية ستودنت الجدولة $T_{tab} = 2.060$ لمعلمة سعر الصرف، أي أن المتغير المستقل يساهم في المتغير التابع، وهذا يدل على معنوية المعلومات، أي أنه يوجد أثر على النموذج من قبل المتغير المستقل.
- اختبار المعنوية الكلية للمعالم: نعلم الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: a = b_1 = \dots = b_k = 0 & \text{المعالم غير معنوية} \\ H_1 : \exists \beta_i \neq 0; \quad \forall, i; 1.k & \text{واحد على الأقل معنوي} \end{cases}$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ودرجة الحرية قدرها $n-k$ و $k-1$ حيث أن $k=2$ نجد إحصائية فيشر الجدولة F_{cal} أكبر من إحصائية فيشر الجدولة $F_{tab} = 4.24$ ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على معنوية النموذج ككل والنموذج مقبول إحصائياً.

- اختبار درين واتسون: تشير نتائج التقدير إلى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وفق إحصائية درين واتسون، حيث أن الإحصائية تساوي 0,09 فهي تقع في منطقة رفض الفرضية H_0 أي

وجود ارتباط ذاتي موجب لا يمكن قبول هذا النموذج إحصائيا لان فرضية استقلالية الأخطاء غير محققة.

2.1 التفسير الاقتصادي: من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ العلاقة طردية موجبة بين سعر

الصرف والواردات يعني أن سعر الصرف يؤثر في الواردات.

2. النموذج الثاني:

سنحاول تحسين النموذج باستخدام اللوغاريتم النيبيري للمتغيرين.

$$LIMP_t = \beta_0 + \beta_1 LTCH_t + \mu_t$$

ومنه تأخذ نتائج تقدير النموذج الشكل التالي : (أنظر الملحق رقم 02)

$$LIMP_t = 4.19 + 0.04 LTCH_t$$

$$t\text{-statistic} \quad (13.62) \quad (9.57)$$

$$R^2 = 0,78 \quad , \quad n=27 \quad , \quad F\text{-statistic}=91.74 \quad , \quad DW=0.22 \quad , \\ SSR=7.75 \quad , \quad \text{prob}=0,0000$$

من خلال النتائج السابقة والملحق رقم 02 نستخلص ما يلي:

1.2 التفسير الإحصائي

- معامل التحديد R^2 : من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن $R^2 = 0.78$ وتعد عالية أي حوالي 78% من تغيرات الواردات المفسرة بواسطة سعر الصرف، والباقي من عوامل أخرى لا نعلمها.
- إختبار المعنوية الفردية للمعالم: عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ودرجة الحرية $n-k$ حيث أن $k=2$ نجد أن إحصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} أكبر من إحصائية ستودنت الجدولة $T_{tab} = 2.060$ لمعلمة سعر الصرف، أي أن المتغير المستقل يساهم في المتغير التابع، وهذا يدل على معنوية المعلومات، أي أنه يوجد أثر على النموذج من قبل المتغير المستقل.
- إختبار المعنوية الكلية للمعالم: نعلم الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: a = b_1 = \dots = b_k = 0 & \text{المعالم غير معنوية} \\ H_1 : \exists \hat{\beta}_i \neq 0; \forall i; 1.k & \text{واحد على الأقل معنوي} \end{cases}$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ودرجة الحرية قدرها $n-k$ و $k-1$ حيث أن $k=2$ نجد إحصائية فيشر المجدولة F_{cal} أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{tab}=4.24$ ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على معنوية النموذج ككل والنموذج مقبول إحصائيا.

● اختبار درين واتسون: تشير نتائج التقدير إلى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وفق إحصائية درين واتسون، حيث أن الإحصائية تساوي 0,22 فهي تقع في منطقة رفض الفرضية H_0 أي وجود ارتباط ذاتي موجب لا يمكن قبول هذا النموذج إحصائيا لان فرضية استقلالية الأخطاء غير محققة.

2.2 التفسير الاقتصادي: من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ العلاقة طردية موجبة بين سعر

الصرف والواردات يعني أن سعر الصرف يؤثر في الواردات.

ثانيا: المقاضلة بين النماذج:

وبعد اختيار واختبار عدة توليفات* لتقدير أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر تم اختيار أفضل نموذجين وهي كالتالي :

$$IMP_t = \beta_0 + \beta_1 TCH_t + \mu_t \quad \text{النموذج الأول :}$$

$$LIMP_t = \beta_0 + \beta_1 LTCH_t + \mu_t \quad \text{النموذج الثاني :}$$

والجدول الموالي يظهر نتائج المقارنة الإحصائية والقياسية لأفضل نموذج الذي سيتم تقديره من بين النموذجين:

الجدول رقم 2-4: نتائج المقاضلة بين النماذج

DW	SSR	◆◆ Sch	◆AIC	F-Statistic	R ²	
0.09	36083075	17.18	17.09	27.66	0.52	النموذج الأول
0.22	7.75	1.83	1.73	91.74	0.78	النموذج الثاني

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة 09.EViews.

ملاحظة : ◆ AKike inf criterion ، ◆◆ Schwarz criterion ، ◆◆◆ عند مستوى 1%.

* تم تقدير عدد من النماذج لقياس اثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر والتي قدرت بسبعة (07) نماذج .

تُبين نتائج البيانات الواردة من الجدول أعلاه على أفضلية النموذج الثاني مقارنة بالنموذج الأول لتمييزه بـ :

- أعلى قيمة معامل تحديد المقدر بـ $R^2 = 0.78$.
- معنوية كل المعلمات عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار t-statistic.
- أقل قيمة بالنسبة لمعاري AIC و Sch والمقدرة بـ (1.73)، (1.83) على الترتيب .
- أقل قيمة لمجموع مربعات البواقي $SSR = 7.75$.

بينت قيمة درين واتسون $DW = 0.22$ على وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى لذا سنحاول نزعه بالنموذج المبطل لنحصل على غياب هذا المشكل، وهذا ما تظهره النتائج التالية : (مع النظر للملحق رقم 03).

$$LIMP_t = 0.39 + 0.995LIMP(-1)_t + 0.001 LTCH_t - 0.004LTCH(-1)_t$$

t- statistic	(2.03)	(22.31)	(0.23)	(-1.02)
--------------	--------	---------	--------	---------

$R^2 = 0.98$, $n=26$, F- statistic = 686.59 , $DW=1.85$,
SSR=0.31 prob=0.0000

ويمكن تقييم نتائج تقدير النموذج السابق المحسن كالتالي:

1. التفسير الاقتصادي

- وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات، فإذا زادت المتغيرة المفسرة (LTCH) بنسبة فإن المتغير التابع LIMP، يترتب على ذلك ان يتنازل المواطنون على أكبر عدد من عملائهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

2. التفسير الإحصائي

- معامل التحديد R^2 : من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن $R^2 = 0.98$ وتعد عالية جدا أي حوالي 98% من تغيرات الواردات المفسرة بواسطة سعر الصرف، والباقي من عوامل أخرى لا نعلمها.
- اختبار المعنوية الفردية للمعالم: عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ودرجة الحرية n-k حيث أن $k=2$ نجد أن إحصائية ستودنت المحسوبة T_{cal} أقل من إحصائية ستودنت الجدولة $T_{tab} = 2.060$ لمعلمة سعر الصرف، أي أن المتغير المستقل لا يساهم في المتغير التابع، وهذا يدل على عدم معنوية المعلومات، أي أنه يوجد لا أثر على النموذج من قبل المتغير المستقل.

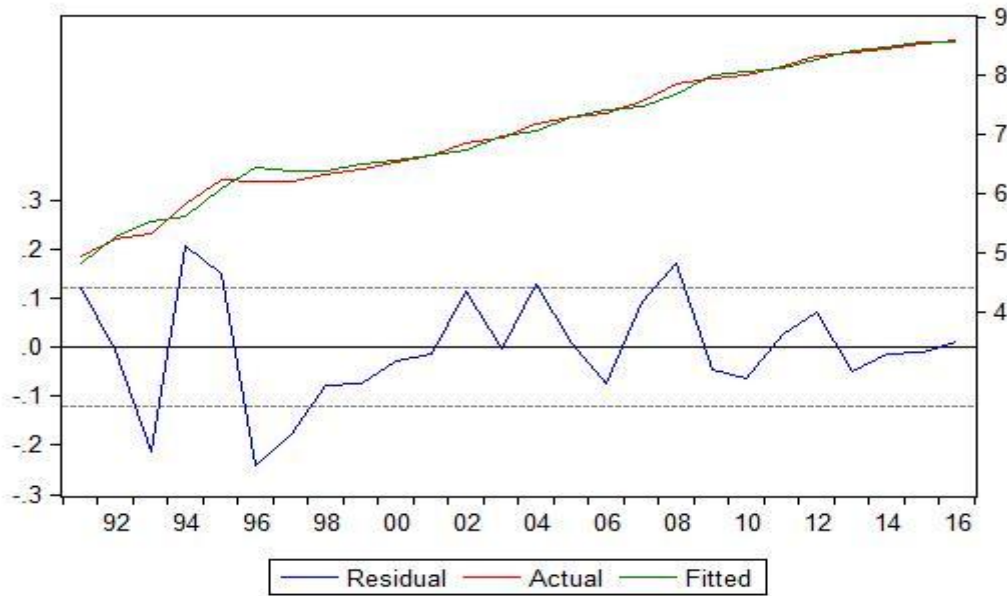
- اختبار المعنوية الكلية للمعالم: نعلم الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: a = b_1 = \dots = b_k = 0 & \text{المعالم غير معنوية} \\ H_1: \exists \hat{\beta}_i \neq 0; \forall i, 1.k & \text{واحد على الأقل معنوي} \end{cases}$$

عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ودرجة الحرية قدرها $n-k$ و $k-1$ حيث أن $k=2$ نجد إحصائية فيشر المجدولة F_{cal} أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{tab} = 4.24$ ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على معنوية النموذج ككل والنموذج مقبول إحصائياً.

- اختبار دربن واتسون: تشير نتائج التقدير إلى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وفق إحصائية دربن واتسون، حيث أن الإحصائية تساوي 1,85 فهي تقع في منطقة قبول الفرضية H_0 أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الشكل رقم 2-5 : يوضح المقارنة بين حجم الواردات الحقيقي والمقدر والبقاى التقدير



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 09.

• اختبار فرضيات النموذج

1.3. اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

يمكن تذكير إلى أن فرضيات اختبار تجانس تباين الأخطاء تعطى كالتالي:

H_0 : تجانس تباين الأخطاء.

H_1 : عدم تجانس تباين الأخطاء.

والشكل الموالي يظهر نتائج هذا الاختبار

الشكل رقم 2 - 6: نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.057576	Prob. F(1,21)	0.8127
Obs*R-squared	0.071089	Prob. Chi-Square(1)	0.7898

المصدر : من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews 09.

بالتدقيق إلى نتائج الشكل السابق يتضح أن النموذج لا يعاني من عدم تجانس تباين الأخطاء، وهذا ما

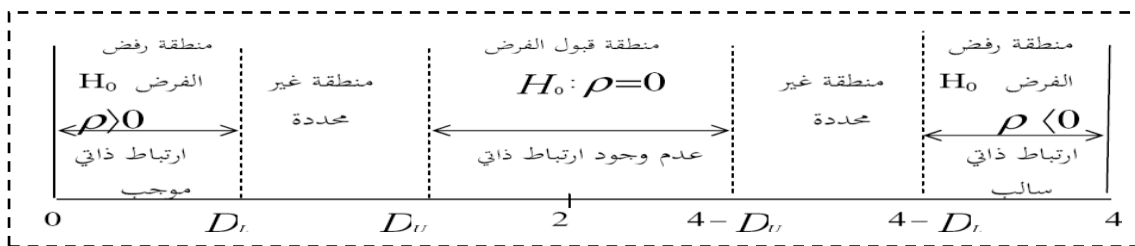
أثبتته احتمالية معلمة فيشر $F - statistic > 0.05$ والمعادلة $Obs * R-squared > 0.05$ ، أي نقبل

الفرضية H_1 عند مستوى معنوية 5 % .

2.3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

الشكل الموالي يوضح اختبار دربن واتسون

الشكل رقم 2 - 7 : اختبار دربن واتسون



المصدر : مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص: 452.

فحسب إحصائية دربن واتسون عند مستوى معنوية 5% ، $n=26$ ، $K-1=3$.

$dL = 1.14$,	$du = 1.65$
$4 - du = 2.35$,	$4 - dL = 2.86$

فيان:

ومن خلال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء وفق القيمتين الجدولتين du و dL

نجد: $du < Dw (1.85) < 4 - du$ ، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

ويمكن الخروج بنفس النتيجة* (بما أن $prob > 0.05$ فإن النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط ذاتي بين البواقي).

اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

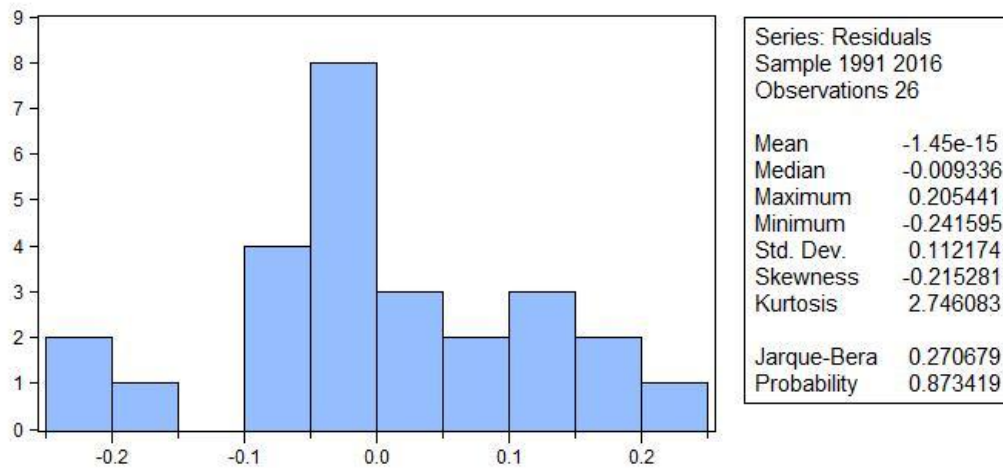
حسب اختبار Jarque-Bera فإن فرضياته تأخذ المعطيات التالية:

H_0 : الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

H_1 : الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي.

والشكل الموالي يبين نتائج هذا الاختبار .

الشكل رقم 2-8 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews09.

من خلال التمعن في نتائج الشكل السابق يتضح أن:

$Probability(0.873419) > 0.05$ و $Jarque-Bera(0.270679) > 0.05$ ، مما تسفر هذه النتيجة

إلى قبول الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5 %، بمعنى أن الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً.

* أنظر الملحق رقم 04.

المطلب الثاني: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة أم لا، وكذلك تحديد درجة تكاملها والجدول الموالي يوضح نتائج تحليل اختبار ADF عند الدرجة الصفر وعند الدرجة الأولى، عند مستوى معنوية 5% .

الجدول رقم 2-5: نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Text) لجميع المتغيرات

عند المستوى

	LIMP	LTCH
ثابت	-2.1417	-1.3847
	0.2313	0.5740
ثابت واتجاه عام	-3.5678	-1.7660
	0.0528	0.6906
بدون ثابت واتجاه عام	4.8388	2.4985
	1.0000	0.9957

عند الفرق الأول

	LIMP	LTCH
ثابت	-4.2585	-3.4579
	0.0029 ***	0.0182 **
ثابت واتجاه عام	-4.4809	-3.3188
	0.0079 ***	0.0862 *
بدون ثابت واتجاه عام	-2.8667	-2.8031
	0.0060 ***	0.0070 ***

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews09.

* معنوي عند 10%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 1% حسب اختبار ديكي فولر (ADF)، يتضح من

خلال الجدول أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى أي أن معاملات لها جذر وحدة، في حين أن

السلسلتين الزميتين وصلت لمرحلة السكون ولاستقرار عند الفرق الأول لها عند مستوى معنوية 5%، ونستنتج من

ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثالث: تحديد فترة الإبطاء المثلى:

سنقوم أولاً بتحديد عدد فترات الإبطاء الزمني وسيتم الاعتماد على المعايير التالية: (AIC) (SIC) (HQ)، (FPE)، (LR) بحيث يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير وقد أشارت نتائج اختبار فترة التباطؤ الزمنية كما هو موضح في الشكل أدناه:

الجدول رقم 2-6: نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-123.4282	NA	118.7112	10.45235	10.55052	10.47840
1	-56.41381	117.2752*	0.623769	5.201151	5.495664*	5.279285*
2	-53.02140	5.371306	0.662596	5.251784	5.742639	5.382008
3	-47.84660	7.330971	0.614473*	5.153883*	5.841081	5.336197

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي نسخة EViews09.

بعد فحص عدد فترات الإبطاء حيث تشير النتائج إلى أن عدد فترات الإبطاء المثلى هي فترة زمنية واحدة حسب المعايير المستخدمة في الخطوة الموالية سنقوم باختبار التكامل المشترك لجوهانسون .

المطلب الرابع: نتائج اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Test)

1. قبل القيام باختبار جرنجر للسببية تم إدخال اللوغاريتم النييري بين المتغيرات، ثم دراسة استقراريتها وبالإستعانة ببرنامج القياس الاقتصادي EViews 9 تم اختيار درجة التأخير رقم (01) عند تحديد اتجاه علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الشكل رقم 2-9: نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجرنجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/02/18 Time: 09:47			
Sample: 1990 2016			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLTCH does not Granger Cause DLIMP	25	1.47223	0.2379
DLIMP does not Granger Cause DLTCH		0.27737	0.6037

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9 .

من خلال نتائج الاختبار والموضح في الشكل السابق الذي يبين لنا أن ما تحصلنا عليه من قيمة الاحتمال الحرج وهي أكبر من 5%، نقول أنه لا توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف والواردات أي أن كل

متغير لا يتسبب في إتجاه المتغير الآخر، أي لا وجود سببية في كلا الإتجاهين، ومن خلال كل هذا نستطيع القول بأنه لا يوجد إرتباط بعلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والواردات خلال الفترة المدروسة.

2. قمنا بإرجاع السلاسل الأصلية ونزع اللوغاريتم النييري من المتغيرات ودراسة السببية وبلاستعانة ببرنامج القياس الاقتصادي EViews 9 تم اختيار درجة التأخير رقم (01) عند تحديد إتجاه علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الشكل رقم 2-10 : نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجرنجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/10/18 Time: 13:04			
Sample: 1990 2016			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCH does not Granger Cause IMP	26	0.02447	0.8771
IMP does not Granger Cause TCH		4.92976	0.0365

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9 .

من خلال نتائج الاختبار والموضح في الشكل السابق الذي يبين لنا أن ما تحصلنا عليه من قيمة الاحتمال الحرج وهي أكبر من 5% نقول أنه لا توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف والواردات أي أن سعر الصرف لا يتسبب في إتجاه المتغير الواردات، كما أن تحصلنا على قيمة الاحتمال الحرج وهي أقل 5% نقول أنه توجد علاقة تبادلية بين الواردات وسعر الصرف أي أن الواردات تسبب في إتجاه متغير سعر الصرف.

3. بلاستعانة ببرنامج القياس الاقتصادي EViews 9 تم اختيار درجة التأخير رقم (02) عند تحديد إتجاه علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الشكل رقم 2-11 : نتائج اختبار اتجاه أحادي السببية لجرنجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/10/18 Time: 13:07			
Sample: 1990 2016			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCH does not Granger Cause IMP	25	5.37265	0.0136
IMP does not Granger Cause TCH		1.92156	0.1725

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي EViews9 .

من خلال نتائج الاختبار والموضح في الشكل السابق الذي يبين لنا أن ما تحصلنا عليه من قيمة الاحتمال الحرج وهي أقل من 5% نقول أنه توجد علاقة تبادلية بين سعر الصرف والواردات أي أن سعر الصرف يتسبب في إتجاه المتغير الواردات، كما أن تحصلنا على قيمة الاحتمال الحرج وهي أكبر 5% نقول أنه لا توجد علاقة تبادلية بين الواردات وسعر الصرف أي أن الواردات لا يتسبب في إتجاه متغير سعر الصرف.

ومن خلال كل هذا نستطيع القول بأنه يوجد إرتباط بعلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والواردات خلال الفترة المدروسة.

المطلب الخامس: مناقشة النتائج

لقد كانت متغيرات هذه الدراسة والتي هي عبارة عن سعر الصرف والواردات في الجزائر غير مستقرة وهذا بعد اجراء اختبارات الاستقرار عليها في مدة 27 سنة للسلاسل الزمنية أي من سنة 1990 الى غاية 2016.

وبعد دراسة سلسلة بواقى التقدير لاحظنا عدم استقرارية السلسلة وهذا لأنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، وفيما يخص اختبار غرانجر للسببية فقد كانت نتائجه تقول أنه توجد علاقة سببية بين كل من سعر الصرف والواردات في الجزائر، أي أنه يوجد تأثير لمتغير على الآخر ونستطيع القول بعد هذه النتائج أنه يوجد ارتباط قوي بعلاقة طويلة المدى بين المتغيرين خلال الفترة المدروسة.

خلاصة الفصل

بعد الإنهاء من تطلعات هذا الفصل والذي تميز بدراسة تقدير وقياس أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، واعتماداً على القياس الاقتصادي بإتباع طرقه المنهجية لتقدير هذه العلاقة أمكن الخروج بالنتائج، فتناولنا أولاً الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات للدراسة التي يمكن خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها، وكذا تحديد عينة الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف وواردات الجزائر للفترة 1990-2016، وتحديد متغيرات الدراسة والمتمثلة في سعر الصرف كمتغير مستقل والواردات كمتغير تابع.

لنقوم في الأخير بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها الدراسة انطلاقاً من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها حيث بينت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة تبادلية بين المتغيرين التابع والمستقل بعلاقة طويلة الاجل خلال الفترة المدروسة

الخاتمة

لقد سمحت دراستنا هذه بإعطاء نظرة ولو بسيطة حول سعر الصرف بصفة عامة، وعليه يعتبر سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، ليس فقط في ضوء ما يمارسه من تأثير القطاع الخارجي، بل وعلى القطاع الداخلي أيضا ذلك في ظل التأثير المتبادل بين الأسواق المكونة للاقتصاد الوطني (سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق عناصر الإنتاج) والتأثير المتبادل بين القطاعين الداخلي والخارجي.

حيث حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في قياس علاقة سعر الصرف بالواردات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016، وذلك باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي والقياسي.

وفيما يلي تلخيص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في جانبها النظري والتطبيقي وكذا تقديم مجموعة من التوصيات المقترحة على اثر هذه النتائج ، بالإضافة إلى عرض لآفاقها.

أولاً: اختبار الفرضيات

❖ **الفرضية الأولى:** والتي تنص عن أدوات سياسة سعر الصرف نذكر منها: تخفيض قيمة العملة ويقصد بها بالتخفيض المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، وسياسة الرقابة على سعر الصرف وهي بمراقبة الصرف أو مراقبة النقد كل تدخل من جانب السلطات النقدية يرمي إلى التأثير في سعر الصرف، وسياسة استخدام احتياطات الصرف، وسياسة استخدام سعر الفائدة وتستعمل لتعويض خطر انهيار العملة، وإقامة سعر صرف متعدد ويشير إلى قيام الدولة بتثبيت أسعار للصرف تختلف باختلاف السلع التي يتم الاتجار فيها لمبادلات مع الدول المختلفة، إنشاء سياسة مال موازنة الصرف وهنا نقول أن الفرضية الأولى صحيحة.

❖ **الفرضية الثانية:** بالنسبة لهذه الفرضية فهي صحيحة حيث يتم تخفيض حجم الواردات في الجزائر من خلال وضع عدة آليات منها: تنشيط القطاعات، رفع سعر الصرف حيث كلما يرتفع سعر الصرف ترتفع قيمة الدينار الجزائري، تشجيع الاستثمار الوطني، تقوية المنافسة بين المؤسسات وإزالة القيود البيروقراطية، تكثيف الرقابة .

❖ **الفرضية الثالثة:** أما لهذه الفرضية والتي تنص وجود أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر فهي صحيحة أي أنه توجد علاقة تبادلية بين المتغير التابع والمستقل بعلاقة طويلة الأجل خلال الفترة المدروسة.

ثانياً: نتائج الدراسة :

1. النتائج النظرية: يمكن حصر أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- ❖ يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الواردات والصادرات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر أن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني.
- ❖ تعتبر سياسة الصرف جزء من السياسة الاقتصادية وتسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي.
- ❖ يعتبر الاستيراد كنشاط اقتصادي في ميدان التجارة الخارجية فهي عملية أولية وأساسية لكل مؤسسة مستوردة، أو كل بلد مستورد وهي عملية يقوم بها كل بلد وذلك لتسهيل التبادلات التجارية مع البلدان الأخرى وجلب المواد بصفة مستمرة ونجد أن هذه العملية تحدد مختلف الحاجيات ويكون بوضع إجراءات تتمثل في برنامج الاستيراد.
- ❖ إيجاد سياسات فعالة للتحكم في حجم الواردات.

2. النتائج التطبيقية: توصلت الدراسة القياسية إلى :

- ❖ يوجد أثر بين سعر الصرف والواردات في الجزائر أي هناك علاقة تبادلية بين سعر الصرف والواردات طويلة الأجل خلال الفترة المدروسة.
- ❖ توجد علاقة سببية بين سعر الصرف وحجم الواردات في الجزائر.
- ❖ توصلت الدراسة إلى النموذج الملائم.

ثالثاً: التوصيات

بعد استعراض مختلف المقاربات والأفكار النظرية والدراسة التطبيقية، وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من الاقتصاد الجزائري وواردات الجزائر ويمكن أن نوردتها كما يلي:

1. توصيات لسعر الصرف:

- ❖ ضرورة الاهتمام بإدارة سعر الصرف.
- ❖ العمل من أجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي.
- ❖ يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتبار العامل الأساسي والأكثر تأثيراً على أسعار الصرف.

2. توصيات للواردات:

- ❖ يجب على جميع الدول المصدرة التحرر من تبعية الاقتصاد الريعي والتوجه إلى بدائل أخرى تجعلها أكثر حرية، وتفتح لها العديد من المجالات في اقتصاديات الدول.
- ❖ يجب تطبيق الآليات للتحكم في تخفيض حجم الواردات في الجزائر.
- ❖ قد تتغير النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة في حال تمديد فترة الدراسة أو تقليصها أو في حال إضافة متغيرات أخرى لها.

رابعاً: آفاق الدراسة :

بعد دراسة هذا الموضوع ومناقشة أهم نتائجه، فإن هذه النتائج نفسها تستدعي فتح أبواب وأفاق علمية جديدة من بينها:

- ❖ دراسة أثر سعر الصرف على الصادرات في الجزائر.
- ❖ أثر سعر الصرف على الواردات دراسة مقارنة لدول المغرب العربي.
- ❖ دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الخدمات السياحية.

قائمة المرادف

1. الكتب

- 1- أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، كلية الحقوق، جامعة منصور، مصر، 1993.
- 2- أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.
- 3- زينب حس عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، جامعة الإسكندرية، 2004.
- 4- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- 5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.
- 6- عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 7- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 8- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار محمد لاوي للنشر، عمان- الأردن، 1999.
- 9- عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان مطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005.
- 10- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- 11- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
- 12- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، مصر، 1977.
- 13- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، على مسعود عطية، دار المريخ، الرياض - السعودية، 2007.
- 14- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- 15- نشأت الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ياس للطباعة، القاهرة، 2006.

2. الرسائل والأطروحات الجامعية

- 16- بريري محمد الأمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2011.
- 17- بقبق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 - 2015،
- 18- بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، جامعة تلمسان، 2006.
- 19- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تلمسان، 2013.
- 20- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لشهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.
- 21- سلامة بنجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013.
- 22- عبد الحفيظ خزان، تفعيل دور أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة سوق عمان للأوراق المالية من 2002 إلى 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014،
- 23- عبدلي إدريس، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، الجزائر، 2006-2007.
- 24- عطاءالله بن طريش، أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

25- مدياني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

26- منى مسغوني، علاقة سياسات الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2005.

3. الدوريات والمجلات

27- صبحي حسون، أياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في البلدان المختارة، مجلة جامعة الأنبار، العدد 7، العراق، 2011.

28- عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستوى التوازني في الجزائر، مجلة الباحث العدد 10، جامعة بسكرة، 2012.

29- نور الهدى دحماني، دور سوق الأوراق المالية في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 37، ديسمبر 2010.

30- الهيئة العامة للإحصاء، الميزان التجاري، السعودية، سبتمبر 2016.

5. المواقع الالكترونية

31- فضيلة بودريش، كبح الواردات يحتاج إلى إنتاج محلي منافس، مقال جريدة الشعب اليومية، تاريخ الإطلاع: 07 فيفري 2018، <http://www.ech-chaab.com>.

32- محمد سيدمو، مراجعة تسعيرة الدينار، مقال جريدة الخبر، تاريخ الإطلاع: 07 فيفري 2018، <http://www.elkhabar.com>.

33- الموقع الرسمي لبنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz.

34- الموقع الرسمي للبنك الدولي: <http://dataabank.worldbank.org>.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

1. Books / Livres:

35- Bourbonnais Régis, Econométrie, 3eme édition, Dunod, Paris, 2000

36- Bourbonnais Regis, Econométrie, Manuel et Exercice corrigés, Dunod, Paris, 9^{eme} édition, 2015.

37- E malinvaud : method statistiques de l'économetrie ,dunod, paris 1981.

ثالثاً: البرامج

38- Microsoft office Excel 2010.

39- TSP-EVIEWS

الملاحق

الملحق رقم (01): تقدير أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر 1990_2016

Dependent Variable: IMP
 Method: Least Squares
 Date: 05/13/18 Time: 14:05
 Sample: 1990 2016
 Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH	51.32715	9.759070	5.259431	0.0000
C	-1455.651	664.1089	-2.191886	0.0379
R-squared	0.525271	Mean dependent var		1818.674
Adjusted R-squared	0.506282	S.D. dependent var		1709.788
S.E. of regression	1201.384	Akaike info criterion		17.09152
Sum squared resid	36083075	Schwarz criterion		17.18751
Log likelihood	-228.7356	Hannan-Quinn criter.		17.12007
F-statistic	27.66161	Durbin-Watson stat		0.096883
Prob(F-statistic)	0.000019			

الملحق رقم (02): تقدير أثر تغير سعر الصرف على حجم الواردات في الجزائر 1990_2016

باستخدام اللوغاريتم النسيبي

Dependent Variable: LOGIMP
 Method: Least Squares
 Date: 05/13/18 Time: 14:07
 Sample: 1990 2016
 Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTCH	0.043337	0.004524	9.578411	0.0000
C	4.193754	0.307890	13.62096	0.0000
R-squared	0.785860	Mean dependent var		6.958355
Adjusted R-squared	0.777294	S.D. dependent var		1.180244
S.E. of regression	0.556977	Akaike info criterion		1.738603
Sum squared resid	7.755597	Schwarz criterion		1.834591
Log likelihood	-21.47114	Hannan-Quinn criter.		1.767145
F-statistic	91.74595	Durbin-Watson stat		0.227121
Prob(F-statistic)	0.000000			


















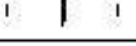


الملحق رقم (03): تقدير النموذج المبطن

Dependent Variable: LIMP
 Method: Least Squares
 Date: 04/28/18 Time: 14:40
 Sample (adjusted): 1991 2016
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.390525	0.192019	2.033780	0.0542
LIMP(-1)	0.995149	0.044599	22.31349	0.0000
TCH	0.001038	0.004347	0.238828	0.8134
TCH(-1)	-0.004299	0.004194	-1.024893	0.3166
R-squared	0.989432	Mean dependent var	7.054210	
Adjusted R-squared	0.987991	S.D. dependent var	1.091187	
S.E. of regression	0.119578	Akaike info criterion	-1.269061	
Sum squared resid	0.314575	Schwarz criterion	-1.075508	
Log likelihood	20.49780	Hannan-Quinn criter.	-1.213325	
F-statistic	686.5976	Durbin-Watson stat	1.851205	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (04): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 04/29/18 Time: 09:24
 Sample: 1990 2016
 Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.431	0.431	5.4026	0.020
		2 0.315	0.159	8.4129	0.015
		3 0.280	0.122	10.887	0.012
		4 -0.017	-0.258	10.897	0.028
		5 -0.115	-0.143	11.359	0.045
		6 -0.034	0.097	11.401	0.077
		7 -0.155	-0.058	12.322	0.090
		8 -0.042	0.103	12.393	0.135
		9 -0.065	-0.119	12.577	0.183
		10 -0.053	0.015	12.704	0.241

الملحق رقم (05): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>	
		LOGIMP	LOGTCH
With Constant	t-Statistic	-2.1417	-1.3847
	<i>Prob.</i>	0.2313	0.5740
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5678	-1.7660
	<i>Prob.</i>	0.0528	0.6906
		*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.8388	2.4985
	<i>Prob.</i>	1.0000	0.9957
		n0	n0
		<u>At First Difference</u>	
		d(LOGIMP)	d(LOGTCH)
With Constant	t-Statistic	-4.2585	-3.4579
	<i>Prob.</i>	0.0029	0.0182
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4809	-3.3188
	<i>Prob.</i>	0.0079	0.0862
		***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8667	-2.8031
	<i>Prob.</i>	0.0060	0.0070
		***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

الملحق رقم (06): تحديد فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LOGIMP LOGTCH

Exogenous variables: C

Date: 05/13/18 Time: 14:17

Sample: 1990 2016

Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-123.4282	NA	118.7112	10.45235	10.55052	10.47840
1	-56.41381	117.2752*	0.623769	5.201151	5.495664*	5.279285*
2	-53.02140	5.371306	0.662596	5.251784	5.742639	5.382008
3	-47.84660	7.330971	0.614473*	5.153883*	5.841081	5.336197

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion